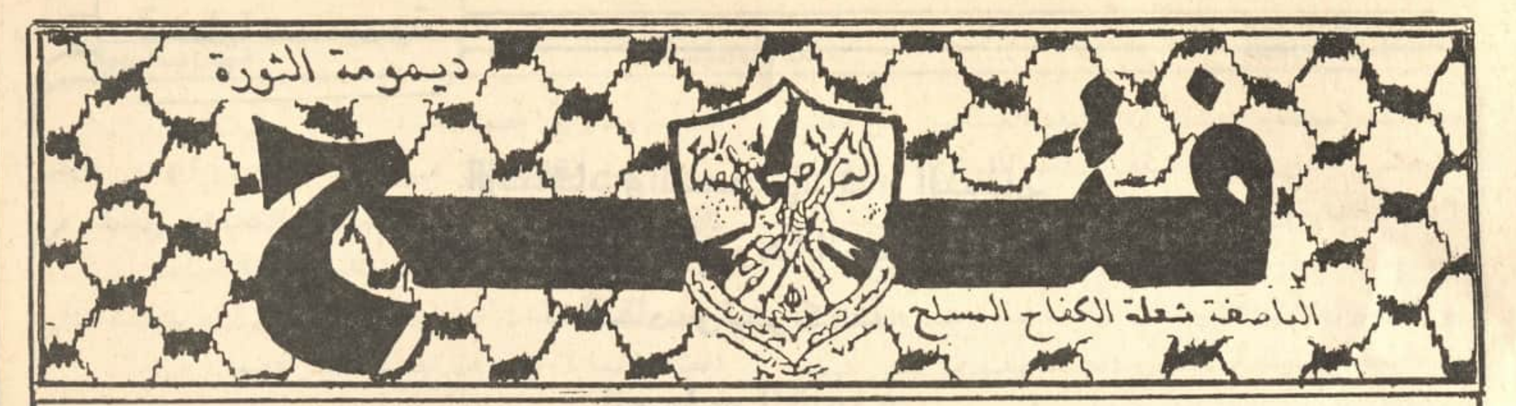



النشرة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" ...... خاصة بالاعضاء

العدد السابع | السنة السادسة والعشرون | ابريل (النصف الاول) ١٩٩٠

## رأينــا

بسم الله الرحمن الرحيم

### الحرب العالمية الرابعة

في يالطا انتهت الحرب العالمية الثانية ... وكان احد نتائج اتفاق المنتصرين اقامة دولة الكيان الصهيوني واقعيا.

ومن يالطا ... بدأت الحرب العالمية الثالثة ... حيث انطلقت الولايات المتحدة تحمل عقدة التفوق المطلق نتيجة ما حصدته من مكاسب اقتصادية وعسكرية، في وقت كان حلفاؤها من الدول الرأسمالية يلهثون وراء قروضها لترميم اقتصادهم ومتطلبات وجودهم.وتسللت مشاعر الهيمنة المطلقة الى شرايين الحياة السياسية الامريكية الى الحد الذي عبر عنه ترومان اثر توليه منصب الرئاسة بقوله: "ان النصر المُحْرَز القى على الشعب الامريكي مسؤولية دائمة عن قيادة العالم". وحيث ان هذه المسؤولية كانت تتطلب، نتيجة لوجود الاتحاد السوفيتي، المزيد من السيطرة العسكرية والاقتصادية والسياسية . فقد اتخذت الحرب العالمية الثالثة شكل الحرب الباردة .. وحرب المواقع الاقليمية والتحضير لحروب عدوانية ، تقابلها سلسلة حروب التحرير الشعبية من الاستعمار والامبريالية والتي كان الاتحاد السوفيتي يدعمها في اطار استراتيجية التحرر العالمي. كان مفهوم توازن القوى هو الاساس الاستراتيجي لمنع الحرب النووية الشاملة انطلاقا من مبدأ التدمير المؤكد المتبادل، او ما يسمى بسياسة الردع المتبادل.

البقية ص ٢٢

## ٣٠ آذار يوم الأرض

أنا الأرض
أكبرُ بالجرحِ
أكبرُ بالفتحِ
إن المساحةَ ليست
بحجمِ الترابِ
ولكن بحجمِ الوطن
وإن المسيرةَ ليست
بحجمِ القبورِ
ولكن بحجمِ الشهاده
وأن النتيجةَ ليست
بنوعِ السلاحِ
ولكن بنوعِ الإرادة

# الإضافات والتعديلات في النظام الأساسي كما اقرها المؤتمر العام الخامس لحركتنا

## المجلس الثوري

### القسم الاول

ثبتت التجربه بين المؤتمرين الرابع والخامس ضرورة اجراء التعديلات والتغييرات على وضعية المجلس الثوري في النظام سواءا من حيث التشكيل او الصلاحيات او الاجتماعات او شروط العضويه، لذلك قام المؤتمر العام الخامس للحركه بادخال المستجدات في هذه الوضعيه والتي يمكن ابراز حكمتها لدى تناولها بشكل محدد وفقا لترتيب المواد، ويبدأ الجزء الخامس بالمجلس الثوري من النظام بتشكيل هذا المجلس، فبالنسبه للنظام السابق نصت الماده (٤٦) على ما يلي:

"تشكيله

الماده (٤٦): يشكل المجلس الثوري من:

ا- أعضاء اللجنه المركزيه.

ب- خمسة وعشرين عضوا ينتخبهم المؤتمر العام من بين اعضائه.

ج- اعضاء يمثلون المجلس العسكري حسب النظام الخاص بقوات العاصفه بما لا يزيد عن خمسة وعشرين عضوا.

د- كفاءات تختارهم اللجنه المركزيه بما لا يزيد عن اثنى عشر عضوا"

ويلاحظ من هذا النص بشكل عام:

اولا: ان الحد الاقصى لمجموع اعضاء المجلس الثوري يساوي وفقا له ثمانين عضوا بافتراض اكتمال اللجنه المركزيه حسب النظام السابق واكتمال المجلس العسكري بحده الاقصى كذلك.

ثانيا: عدم ورود اي ذكر لاعضاء مراقبين في المجلس، وهو الامر الذي استحدثته الممارسه في ظل النظام السابق نفسه.

وفي العموم يقابل هذه الماده (٤٦) الماده (٤٨) من النظام الجديد وهي الماده التي عالجت موضوعي هاتين الملاحظتين من ضمن معالجات اخرى لا بد ان نتطرق اليها عبر المقارنه بين المادتين.

لقد بقي مطلع الماده كما هو في النظامين، كذلك بقي البند (ا) كما هو من ناحيه النص اللفظي في هذه الماده، الا ان محتواه الكمي قد تغير على اساس التغير الذي فرضه النظام في عدد اعضاء اللجنه المركزيه، فبدلا من ان الحد الاقصى لهذا العدد كان ثمانية عشر عضوا اصبح في النظام الجديد واحدا وعشرين عضوا.

وجاء البند (ب) في النظام الجديد كبند مستجد كليا من حيث المضمون ونصه:

"ب. رئيس لجنة الرقابه الماليه ورئيس لجنة الرقابه الحركيه وحماية العضويه" وهما عضوان اوجب النظام ان يكونا منتخبين من قبل المؤتمر العام، باستثناء ان المؤتمر قد فوض هذه المره المجلس الثوري بان يقوم بمهمته هذه، والحكمه من انتخابهما في المؤتمر هو الحرص على اعطائهما الحصانه في الاستمرار على رأس مهمتيهما بحيث لا يمكن تغيير اي منهما الا بموجب نصاب محدد. اما السبب في اعتبارهما عضوين في المجلس فناتج عن ان مهمة الرقابه اصلا هي للمجلس ولا يجوز ان تكون خارج نطاقه او موازيه له.

اما البند (ب) في النظام القديم الذي حل محله هذا البند المستجد فقد اصبح البند (ج) في النظام الجديد ودخل عليه تعديلان اساسيان هما:

الاول: وقد وقع في العدد، فبدلا من خمسة وعشرين عضوا ينتخبهم المؤتمر، اصبح العدد "خمسين عضوا





ينتخبهم المؤتمر" وبهذا ازداد عدد المنتخبين من اعضاء المجلس الثوري الى ضعف عددهم السابق انسجاما مع الاتجاه العام في الحركه لزيادة تطبيق قاعدة الديمقراطيه وتوسيع نطاقها، ولضرورة زيادة حجم المجلس الثوري، وفي كل الاحوال فان النتيجه ان ازدادت نسبة عدد المنتخبين في المجلس مقارنه بمجموع اعضاءه وهو ما يعني توسعا في نطاق تطبيق قاعدة الديمقراطيه.

الثاني: وتمثل في اضافة شرط جديد على العضو المنتخب لاكتساب هذه العضويه وهو شرط حصوله على نسبة ٣٠٪ من اصوات المقترعين على الاقل. وحكمه تقييد الانتخاب باحراز هذه النسبه هو وجوب ان يكون عضو المجلس الثوري المنتخب حائزا على درجه من الموافقه الحركيه كافيه لنيله هذه الصفه. فلم يعد يكفي ان يكون المرشح حاصلا على اعلى الاصوات لكي يفوز بل لا بد ايضا ان تكون هذه الأصوات الاعلى تشكل على الاقل ٣٠٪ من اصوات المشاركين في الاقتراع داخل المؤتمر، وهو الامر الذي يمكن ان يواجه تشتيت الاصوات نتيجة الاغراق باعداد المرشحين حيث تحتمل الصدف ان يحوز بعض المرشحين على الاصوات الاعلى نسبيا بينما هم حقيقه لا يتمتعون بتأييد النسبه العظمى من قاعدة المؤتمر، وعليه فقد جاء نص البند (ج) في النظام الجديد كالتالي:

"ج خمسين عضوا ينتخبهم المؤتمر العام من بين اعضاءه شريطة ان يحصل العضو المنتخب على ٣٠٪ من اصوات المقترعين على الاقل"

لم يقع ادخال تعديل اساسي في نص البند (د) من الماده (٤٨) من النظام الجديد، وبقي من حيث الجوهر كما ورد في نظيره البند (ج) من مادة النظام السابق، باستثناء ادخال عبارة "لحركة فتح" بعد عبارة "المجلس العسكري"، وهو الامر الذي استدعته المستجدات بعد ان اصبح هناك ضرورة للتمييز بين المجلس العسكري لجيش التحرير الوطني وبين المجلس العسكري لحركة فتح اثر اجراءات وحدة القوات التي كانت قد اتخذت. وبناءا عليه اصبح نص هذا البند في الماده (٤٨) كالتالي:

"د. أعضاء يمثلون المجلس العسكري لحركة فتح حسب النظام الخاص بقوات العاصفه بما لا يزيد عن خمسة وعشرين عضوا"

بعد ذلك يبقى من بنود الماده (٤٦) في النظام القديم البند (د) الخاص بتمثيل الكفاءات ويقابله في النظام الجديد البند (هـ) من الماده (٤٨) ونصه:

"هـ. كفاءات تختارهم اللجنه المركزيه باغلبيه ثلثي اعضائها بما لا يزيد عن خمسة عشر عضوا"

وقد طرأ على هذا البند تعديلان:

الاول: وهو الذي يقيد كيفية اختيار الكفاءات من قبل اللجنه المركزيه وذلك بأغلبيه ثلثي اعضائها بينما كان في النص القديم بدون تحديد وهو ما كان يعني امكانية ان يتم ذلك الاختيار بالاغلبيه العاديه للحضور من اعضاء اللجنه المركزيه

ان من شان هذا التشدد او التقييد توفير مزيد من الضمانات والضوابط لاختيار هؤلاء الكفاءات اذ يفترض في كل واحد منهم يتم اختياره ان ياخذ صفة عضوية المجلس الثوري التي يأخذها غيره بالانتخاب في المؤتمر بعدد من الاصوات لا يقل عن ٣٠٪ من عدد اصوات المقترعين، ويعتبر التشدد هنا امرا يتناسب مع اهمية هذه العضويه وخطورة الموقع ودوره القيادي في الحركه، لذلك لا بد من توفير اكبر قدر من الضمانات لدى الحصول عليها، وبهذه الكيفيه امن النظام هذه الضمانات اذ اشترط اغلبية ثلثي اعضاء اللجنه المركزيه.

الثاني: وهو التغيير في عدد الكفاءات فبدلا من اثني عشر كفاءه حسب النظام السابق اصبح العدد خمسة عشر عضوا حسب النظام الحالي، اي بزيادة مقدارها ثلاثة اعضاء عما كان سابقا وهي زياده تعتبر قليله بالنسبه للزياده في عدد المنتخبين انطلاقا من ميل المؤتمر - كما ذكر - الى توسيع قاعدة الديمقراطيه وزيادة حجم عدد اعضاء المجلس الثوري ليصبح اطارا كافيا لاستيعاب التوسع والتنامي في حياة الحركه وحياة الاعضاء.

بهذا نكون قد فرغنا من كل بنود مادة النظام القديم (٤٦)، وكل ما بقي بعد ذلك من بنود في نص الماده (٤٨) من النظام الحالي فهو جديد ولم يكن موجودا اصلا في النظام السابق بينما اضيف في النظام الحالي. وهذه البنود المتبقيه ثلاثة نورد نصوصها فيما يلي وفقا لتسلسلها في الماده (٤٨):

"و. خمسة اعضاء تسميهم اللجنه المركزيه باغلبيه

قضايا تنظيمية

الثلثين من المعتقلين خارج الارض المحتله يحتسبون في النصاب لدى تمكنهم من حضور الاجتماعات.

ح. اعضاء مراقبين تسميهم اللجنه المركزيه من الكفاءات الحركيه ويقرهم المجلس الثوري بما لا يزيد عن خمسة عشر عضوا"

ووفقا للترتيب يتناول البند (و) موضوع مشاركة القيادات من داخل الارض المحتله في عضوية المجلس الثوري بعدد يحدده هذا المجلس ولا يحتسب من النصاب.

اذن ان من حق المجلس الثوري هنا ان يحدد العدد، اما التسميه فموضوع آخر، واذا أخذنا بمبدأ القياس على غيرهم من الكفاءات او المعتقلين فان اللجنه المركزيه هي التي تسميهم، ويجوز للجنه المركزيه ان تحتفظ في هذه الحاله بتسميتها سرا، ويجوز لها ان تترك التسميه للوقت المناسب، كما يجوز للمجلس الثوري ايضا ان يترك تحديد العدد للوقت المناسب الا اذا طلبت منه اللجنه المركزيه ان يقوم بهذه المهمه لكي تقوم بدورها بالتسميه.

وفي كل الاحوال فان هؤلاء الاعضاء - ما داموا داخل الارض المحتله - لا يحتسبون من النصاب. اما في حالة تركهم الارض المحتله لاي سبب من الاسباب كالابعاد مثلا فان شرط كونهم من الارض المحتله لا يعود ينطبق عليهم. وعليه فان فائدة هذا النص الاساسيه تظهر في حال الانتقال الى الارض المحتله بتحريرها قبل امكانية عقد المؤتمر العام للحركه، حيث يتيح النص اضافة القيادات المقيمه في الداخل الى الاطر فورا لتتمكن هذه الاطر من ان تعكس الفعاليات النضاليه للحركه في المواقع الاساسيه وبحجم يتناسب مع الواقع الذي تمثله.

اما من يمكن ان تسميهم اللجنه المركزيه سرا لهذه العضويه اثناء وجود الاحتلال فانهم من القيادات التي تأخذ صفة هذه العضويه وينطبق عليها ظرف القوه القاهره كظرف يحول دون الحضور او المشاركه في اجتماعات المجلس واعماله، وبالتالي فانهم لا يحتسبون من النصاب كما ذكر.

ويلاحظ ان النظام لم يحدد ما اذا كان هؤلاء القيادات من الاسرى المعتقلين او من غيرهم وهو ما يعني جواز الحالين. كذلك فان البند لم يتطرق الى نصاب اختيارهم تبعا لعدم تطرقه الى الجهه صاحبة الاختصاص بتسميتهم، الا اننا في ضوء القياس الذي يتأسس عليه ان اللجنه المركزيه هي صاحبة الاختصاص بالتسميه نستطيع ان نستمر في القياس ونقول ان ذلك يتم بأغلبيه ثلثي اعضائها الذين لهم الحق ان يحلوا فيما بينهم كيفية التعامل مع هذه المساله في ضوء ظروف السريه والاختصاص بشؤون الارض المحتله.

ويتناول البند (ز) موضوع مشاركة الاعضاء المعتقلين خارج الارض المحتله في السجون العربيه او في غيرها من السجون، بعدد خمسة اعضاء تسميهم اللجنه المركزيه باغلبيه الثلثين، والمقصود هنا هو ثلثي اعضائها قياسا على حالة الكفاءات.

والعدد الذي يمكن اختياره هنا للمشاركه في عضويه المجلس الثوري محدد بخمسة اعضاء لا اكثر ولا اقل نظريا وان كان من الممكن ان يقل عمليا، وهؤلاء الاعضاء الذين تستطيع اللجنه المركزيه ان تسميهم وهم في السجون فانهم لا يحتسبون من النصاب لانطباق قاعدة القوه القاهره عليهم الا لدى تمكنهم من الحضور والمشاركه سواءا بالخروج من المعتقلات والسجون او بامكانية انتقالهم ووصولهم الى اماكن الاجتماعات.

كذلك يمكن للجنه المركزيه ان تسمي لعضوية المجلس الثوري عددا من المعتقلين الذين كانوا مازالوا في المعتقل اثناء انعقاد المؤتمر العام الخامس حتى ولو جرى اخلاء سبيلهم واصبحت مشاركتهم في الاجتماعات ممكنه، وفي هذه الحاله فانهم يحتسبون من نصاب المجلس فور تسميتهم لان قاعدة القوه القاهره لا تكون منطبقه عليهم.

اما البند الاخير من هذه الماده وهو البند (ح) فانه يخص الاعضاء المراقبين في المجلس.

فلقد جرى العرف السابق قبل المؤتمر العام الخامس للحركه على مشاركة عدد من الاعضاء المراقبين بقرار من المجلس ذاته ودون وجود نص في النظام يوجب ذلك او يمنعه، وجاء النظام الجديد بعد هذا المؤتمر ليكرس هذا العرف بالنص، حيث فرض مشاركه عدد من الاعضاء المراقبين الذين تسميهم اللجنه المركزيه من




قضايا تنظيمية

الكفاءات الحركيه ويقرهم المجلس الثوري بما لا يزيد عن خمسة عشر عضوا.

وحدد هذا البند ان يكونوا من بين الكفاءات الحركيه باطلاق ذلك دون اي قيد صريح، الا ان من البديهي وجوب ان تنطبق عليهم شروط عضوية المجلس الثوري بشكل عام

وحسب تقاليدنا فان الفارق الوحيد بين عضو المجلس الثورى المراقب والاصيل - ان جاز التعبير - هو في عدم مشاركة العضو المراقب في التصويت فقط، بينما يستطيع ان يشارك في كل ما عدا ذلك من نقاش ومداخلات واخذ الاحقيه في الكلام ووجوب الدعوه بشروطها الصحيحه الخ.

ويلاحظ انه قد تم في التجربه السابقه مراعاة ان يكون الامناء العامون الفتحيون للاتحادات الشعبيه الرئيسيه الاربعه وهي اتحادات العمال والمعلمين والمرأه والطلاب من بين هؤلاء المراقبين. الا انه قد جرى الانعتاق من هذه المراعاه بالاطلاق الذي تم في النص الجديد خاصه وان هؤلاء الامناء العامين الاربعه قد انتخبوا باشخاصهم كأعضاء في الحركه لعضوية المجلس الثوري.

ومن البديهي انه لا يوجد ما يمنع بل يمكن مراعاة اختيار كفاءات اخرى من الحركيين في المنظمات الشعبيه من بين هؤلاء المراقبين سواءا كانوا امناء عامين لبعض المنظمات الشعبيه او اعضاء امانات عامه لبعضها ايضا. بل ويجب ان يأخذ الاولويه من يخلف ايا من الامناء العامين للاتحادات الرئيسيه الاربعه الذين تم انتخابهم في حالة فقدانه لموقع الامين العام هذا اذا كان هناك متسع في شواغر الاعضاء المراقبين.

لقد كرس النظام الجديد فكرة المراقبين لان التجربه السابقه اثبتت جدوى هذه الفكره وفائدتها حيث اتيحت الفرصه لعدد من الكفاءات ان تشارك في اعمال المجلس بفعاليه بارزه ومميزه ايضا.

بقي ان نقول اخيرا في التشكيل انه قد اصبح الحد الاقصى لمجموع الاعداد المحدده لعضوية المجلس الثوري يساوي مائه وثمانيه عشر عضوا وخمسة عشر عضوا مراقبا، اضافه لعدد غير محدد لقيادات من داخل الارض المحتله.

وهؤلاء جميعا يجب ان تنطبق عليهم شروط عضويه المجلس الثوري والتي ايضا طرأ عليها بعض التعديل الذي نتلمسه بالمقارنه بين شروط العضويه في النظام الجديد وشروط العضويه في النظام السابق حيث نصت الماده (٤٨) من النظام السابق على ما يلي:

"شروط العضويه:

الماده (٤٨):

ا- مدة العضويه في المجلس الثوري مربوطه بالصفه المبينه في الماده (٤٦).

ب- يشترط في عضو المجلس الثوري ان يكون قد انقضى على عضويته العامله في الحركه سبع سنوات على الاقل."

بينما جاءت الماده (٤٩) في النظام الحالي نظيرا لهذه الماده من النظام السابق لتحمل بعض التغيير، ويلاحظ بداية انه تم تغيير موضعها في النظام فبدلا من انها جاءت في النظام السابق بعد الماده (٤٧) الخاصه بصلاحيات المجلس جاءت هنا في النظام الجديد مباشره بعد الماده (٤٨) الخاصه بالتشكيل، وهذا هو الموقع الطبيعي لها نظرا للارتباط بين تشكيل المجلس وشروط عضويته.

لقد حذف كليا البند (ا) من الماده (٤٨) للنظام السابق من بنود مادة النظام الجديد المقابله، واعتبر مضمونه من بعض الزوايا من قبيل تحصيل الحاصل فمن الطبيعي ان مدة العضويه في المجلس مرتبطه بالصفه المبينه في بنود التشكيل، وان اي عضو يفقد صفته تلك فانه يفقد عضويته في المجلس.

ومن الزوايا الاخرى فان عضوية المنتخب او الكفاءه اصبحت قابله لالغاءها صراحة بتوقيع عقوبه الفصل او التجميد وفق نصاب محدد، وهو ما يعني ان مدة عضوية المجلس يمكن ان تنقطع بالرغم من الصفه المبينه في

بنود التشكيل في حال العقوبه التي يوقعها المجلس ذاته بموجب صلاحياته في النظام الجديد.

واضافة الى هذا الحذف فقد جاءت الماده الجديده (٤٩) لتحمل التعديلات الاخرى واولها تعديل شرط المده الوارد في الماده القديمه من "سبع سنوات على الاقل" الى "عشر سنوات دون انقطاع".

اذن هناك زياده في المدى الزمني تتفق مع مبدأ الزياده في عمر الحركه بين المؤتمرين الرابع والخامس، بغض النظر عن النسبه بين الزيادتين.

كذلك هناك شرط "دون انقطاع"، والانقطاع هو ما عرفته الماده (٣٩) من النظام الجديد، اي انه الانقطاع الذي يفصح عن نية مغادرة الحركه وتركها، والفتره التي حددتها الماده المذكوره (٣٩) من شانها ان تكون دليلا او قرينه على هذه النيه.

واضافت بعد ذلك الماده (٤٩) الشروط الجديده بقولها: "وأن لا تقل مرتبته التنظيميه عن عضو لجنة اقليم او ما يعادلها في القوات وفي الاجهزه الحركيه"

واذا اردنا التفصيل فيفترض ان هذه الماده تتناول حالتين الاولى وهي حالة الترشيح في المؤتمر العام وهي الحاله التي يكون فيها المرشح لعضوية المجلس الثوري من بين اعضاء المؤتمر حيث يفترض ان لا تقل مرتبته عمليا ومن ناحية النظام عما هو مذكور على الاقل في الحالات غير العسكريه، وذلك على اساس ان يعم التاطير التنظيمي كافة مواقع الحركه وان يترتب على هذا التاطير معادلة المراتب التنظيميه بشكل عام.

والحالة الثانيه تاتي من كون النظام لم يشترط في الاختيار من بين الكفاءات او المعتقلين او قيادات الداخل ان يقع هذا الاختيار من بين أعضاء المؤتمر العام. وبناءا عليه فان هذا الشرط في هذه الماده (٤٩) يعني كل حالات الترشيح لعضوية المجلس سواءا داخل المؤتمر ام خارجه ويصبح اكثر ضرورة في حالة الترشيح لتلك العضويه خارج المؤتمر العام.

واخيرا فقد اصبح نص الماده كالتالي:

"الماده (٤٩): يشترط في المرشح لعضوية المجلس الثوري ان يكون قد انقضى على عضويته العامله في الحركه عشر سنوات دون انقطاع وان لا تقل مرتبته عن عضو لجنه اقليم او ما يعادلها في القوات وفي الأجهزه الحركيه."

## اخي يا ابن فتح

هذه النشرة لك

بمساهمتك ومشاركتك وملاحظاتك تستمر وتتطور. فكما انها حق من حقوقك فانها واجب من واجباتك. والفكر الفتحاوي وما يتسم به من اصاله وطنيه ثوريه بفتح باب الخلق والابداع والمبادرات في مجال الفكر والتنظير في اطار وحدة فكريه تتنشق باستمرار عبير الحرية في التعبير والاصالة في الالتزام بقضية الشعب والجماهير وستظل دائما دليلا نظريا للممارسه الثوريه الخلاقه..

وصفحات نشرة فتح مفتوحه لكل ابناء فتح للكتابه... وللنقد ... ولفتح افاق جديدة لتطوير المواضيع او تبويبها، كما ستبدأ نشرة فتح بالرد على التساؤلات التي ترد اليها من الاخوة الاعضاء.

يكون الاتصال بالنشرة من الاقاليم عبر التسلسل التنظيمي ومن خلال مكتب التعبئة والتنظيم. اما بالنسبة للاخوة الاعضاء العسكريين فيتم من خلال دائرة التفويض السياسي

او من خلال مكتب التعبئة والتنظيم ويمكن للاخوة الاعضاء العاملين في الاجهزة الحركية المركزية واجهزة منظمة التحرير الفلسطينية ودولة فلسطين الاتصال عبر الاطر المركزية اوبالاتصال المباشر مع هيئة تحرير النشرة على العنوان التالي:-

الجمهورية التونسية - ١٠٠٤-
المنارالثاني نهج ٧١٤١ زنقة رقم ١ ذيلاعدد(٨)
فاكس ميل ٧٦٧٥٩٩





قضايا حركية

# حول اجتماعات المجلس الثوري

تنفيذا لقرار المجلس الثوري في دورته العادية الاولى بتاريخ ١٩ نوفمبر ١٩٨٩ والمتعلق بتأجيل النظر في موضوع ملء الشواغر في اللجنه المركزيه حسب ما ورد في الماده ٥٤ من النظام الاساسي الى دورة طارئه تعقد بعد ثلاثة شهور تسبق الدوره العادية القادمه بيوم او يومين، فقد عقد المجلس الثوري دورته الطارئه يوم ١٩٩٠/٣/١٥ حيث اطلعت اللجنه المركزية المجلس الثوري على قرارها باضافة الاخوين عبد الله الافرنجي ونبيل شعث لعضوية اللجنة المركزيه. وطالبت المجلس بتطبيق النظام فيما يتعلق بالشاغر الاخير. وقد اجريت عملية الانتخابات بين المرشحين لثلاث دورات متتاليه ولم يحصل اي مرشح على الاغلبيه المطلقه لعدد اعضاء المجلس وهي الاصوات المؤهله لنجاح حسب النظام الاساسي. وبعد مناقشة النتيجه وحول ما يجب عمله حول الموضوع تم الاتفاق على ان يعاد الامر نظاميا الى اللجنه المركزيه لتقوم بملء الشاغر الجديد خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة شهور. وفي حال عدم تمكنها من ذلك يتم طرح الموضوع على المجلس الثوري في دورته العادية القادمه. وفي اليوم التالي لانتهاء الجلسه الطارئه. عقد المجلس الثوري دورته العاديه الثانيه التي استمرت من ١٦ الى ١٨ مارس/آذار ١٩٩٠ وقد اشتمل جدول اعمال هذه الدورة على الموضوعات التالية:-

- ملخص الدورة السابقه للمجلس.
- تقرير امانة سر المجلس الثوري.
- تقرير اللجنة المركزية حول الوضع السياسي العام ومستقبل الجهود السياسية والانتفاضة وسبل تصعيدها واستمرارها ودعم صمود شعبنا في الاراضي المحتله -
العلاقات الفلسطينية العربية والدوليه وقد ناقش المجلس في بداية اجتماعاته مشروع اللائحة الداخلية للمجلس الثوري واقرها بالاجماع محيلا الباب الاخير المتعلق بلجان المجلس الثوري (طريقة تشكيلها ولوائحها وانظمتها) للدورة القادمة فشكل لجنة خاصة من بين اعضاء المجلس لاعادة صياغة هذا الباب واعداد اللوائح خاصة لائحتي لجنتي الرقابة المالية والرقابة الحركية وحماية العضوية ثم استمع المجلس الى تقرير اللجنة المركزية للحركة قدمه الاخ أبو عمار القائد العام وعدد من اعضاء اللجنة المركزية تناولوا فيه:

- الانتفاضة الفلسطينية المباركة وسبل تصعيدها واستمرارها ودعم الصمود الوطني في الارض المحتله مؤكدين ان الانتفاضه العظيمه قد برهنت للعالم اجمع ان الشعب الفلسطيني قادر على الصمود والحاق الهزيمه بالاحتلال الاسرائيلي مهما بلغت قسوة المحتل في ممارساته القمعية البشعه ومحاولته خلق بدائل عن م.ت.ف. الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا في ظل دعم اميركي قوي له

- تهجير اليهود من الاتحاد السوفيتي وبعض الدول الاخرى الى فلسطين المحتله حيث تطرق التقرير الى مفهوم الهجرة في الفكر الصهيوني عندما عرفها بن جوريون بان الصهيونية هي الهجرة واشار التقرير الى بدايات الهجرة اليهودية الى فلسطين بما في ذلك هجرة اليهود من البلاد العربية خلال اعوام ٤٩ - ٥٠ - ٥١ وهجرة اليهود من المغرب وليبيا عام ١٩٥٦ وتاثير هذه الهجرة على بناء

دولة اسرائيل ثم اشار التقرير الى اتساع الهجرة من الاتحاد السوفيتي وبعض الدول الاخرى اثر سياسة الوفاق والبروسترويكا "الجلاسنوست" في عهد جورباتشوف للتسهيلات التي قدمتها هذه السياسة واحتمال وصول عدة الاف من اليهود السوفييت البالغ عددهم ٢,٢ مليون يهودي. وأشار التقرير الى دور الاعلام الغربي الموجه الى الاتحاد السوفيتي ودول اوروبا الشرقية منذ ما يزيد عن عشرين عاما وتاثير ذلك على هجرة اليهود من هذه الدول الى فلسطين المحتله وتطرق التقرير الى المباحثات الفلسطينية السوفيتية حول هذا الامر والمطالب التي قدمتها منظمة التحرير الفلسطينية الى الاتحاد السوفيتي.

بعد ذلك المخاطر الجسيمه التي تواجهها القضيه الفلسطينية والمنطقه العربية ومساعي التسوية من جراء هذه الهجره، ودعوة الاتحاد السوفيتي لمجلس الامن الدولي لمناقشته.

وتناول تقرير اللجنه المركزية بعد ذلك الخلل الذي اصاب المجتمع الاسرائيلي بأحزابه وحكومته بفعل الانتفاضه المباركة والعمل السياسي الفلسطيني، هذا الخلل الذي ادى الى سقوط الحكومة الاسرائيلية ولأول مرة في تاريخ (اسرائيل) وبهذا الشكل والاحتمالات المختلفه بشان تشكيل هذه الحكومه او اجراء انتخابات مبكره.

- ثم تعرض التقرير الى الجهود المبذوله منذ ما يقرب من ٦ شهور من قبل امريكا ومصر لبدء الحوار الفلسطيني الاسرائيلي يسبق لقاء لوزراء خارجية كل من مصر و(اسرائيل) وامريكا. وموقف منظمة التحرير الفلسطينية بالموافقه على هذا الحوار شريطة ان:

- تقوم منظمة التحرير بتشكيل الوفد الفلسطيني المحاور من: الداخل "الضفه الغربية" - قطاع غزه - القدس المحتله) والخارج، كما تقوم بالاعلان عن هذا الوفد -

- ان يكون جدول الاعمال مفتوحا وان يضاف اليه بند حول المرحله المقبله.

- ان يتم هذا الحوار تحت رعاية دوليه.

واشار التقرير الى العقبات التي تعترض بدء الحوار والمتمثله في الموقف الاسرائيلي المتعنت الرافض لمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في الحوار وحصر جدول الاعمال بموضوع الانتخابات ورفض الرعايه الدولية والتهديد بالانسحاب من الحوار اذا ما اعلنت منظمة التحرير الفلسطينية عن الوفد. وفي الختام تعرض التقرير الى الموقف الاوروبي والسوفيتي. من موضوع الحوار ومساعي السلام.

ثم تطرق تقرير اللجنه المركزية الى العلاقه المصرية الفلسطينية اثر الحمله الاعلاميه المصرية ضد الشعب الفلسطيني وقياداته ورموزه والتي ابتدأت اثر عملية الباص الفدائية في سيناء في ٤ فبراير ١٩٩٠ ضد سياح اسرائيليين والاسباب والاهداف الكامنة وراء هذه الحمله والجهات المحركة لها والتوقف المؤقت لهذه الحمله اثر زيارة وفد منظمة التحرير الفلسطينية الى القاهرة والعودة مرة اخرى لاستئناف هذه الحمله بعد اجتماع مجلس الجامعة العربية في تونس الذي بحث فيه موضوع نقل مقر الامانة العامه الى القاهرة وموقف منظمة التحرير الفلسطينية في ذلك وبعد نقاش مستفيض من اعضاء المجلس الثوري لتقرير اللجنة المركزية السياسي تمنى اعضاء المجلس على اللجنة المركزية ان تقدم تقريرها في الدورة القادمة للمجلس مكتوبا.، وانتقل المجلس الثوري لمناقشة الاوضاع الداخليه التنظيمية للحركة فناقش الباب الخامس في النظام الاساسي والمتعلق بالمنظمات القاعدية واقره بالاجماع محيلا بعض المقترحات لمناقشتها واقرارها في الدورة القادمة. وصادق المجلس الثوري على قرار اللجنة المركزية بتسمية الاخوة مروان عبد الحميد وسامي مسلم - زهير المناصره وهندي الشوبكي اعضاء عاملين في المجلس. وفي ختام اعماله شكل المجلس لجنة من بين اعضائه لاعادة النظر في الكادر المالي للحركة ليتناسب مع الكادر المعمول به في جيش التحرير الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية وتشكيل لجنة لصياغة البيان الختامي للمجلس. ■





# ديمقراطية الانتفاضة

اذا كان التعريف العام للديمقراطيه هو حكم الشعب بالشعب ولصالح الشعب، فان الانتفاضة بهذا المعنى شكلت سلطة الشعب الثورية المجسدة لفكرة السيادة الوطنية، فقد شارك في صنع الانتفاضة وبشكل طوعي، الجماهير الفلسطينية بمختلف شرائحها وفئاتها وطبقاتها الاجتماعية، انطلاقا من وعي جماعي مستند الى تراث كمي ونوعي في النضال المتواصل من اجل تحقيق هدف الاستقلال وزوال الاحتلال.

ان الانتفاضة بكل ما فيها من غنى تبشر بديمقراطية شعبية ثورية لا تقوم على الشعارات اللفظية، ولا تنحاز الى فئة او طبقة، وانما تنحاز الى التجربة الجماعية الواعيه، مكرسة المساواة في الحقوق والواجبات بين افراد الشعب، مطلقة الكثير من الظواهر الديمقراطية. فقد اصبح التحرر والديمقراطية يقترنان مع بعضهما البعض، فلا تحرر بدون ديمقراطية، وهذه الديمقراطية تعبير عن تطور في النسيج الاجتماعي والثقافي والسياسي للمجتمع الفلسطيني.

اذن فهذا الربط المحكم ما بين التحرر (الاستقلال) والديمقراطية يتجلى في الظواهر التالية:

١- تتصدى الانتفاضة لانظمة الطوارىء التي سنتها سلطات الانتداب البريطانية عام ١٩٤٥، وهذه الانظمة تشكل قيدا وافتئاتا على حرية الانسان، ومن هنا كان التصدي لهذه الانظمة يمثل سلاحا من اسلحة كل الديمقراطيين في العالم وكل المدافعين عن العدالة والكرامة الانسانية، وتتصدى الانتفاضة ببسالة وشجاعة لانظمة الطوارىء التي تطبق على مختلف اوجه الحياة في فلسطين المحتلة.. ان تحدي قرارات الاحتلال بمنع التجول، والمطالبة باطلاق سراح المعتقلين السياسيين، منع الابعاد، وتحريض الاهالي والتجار على رفض الضرائب يعتبر احد ابرز اشكال النضال للمدافعين عن الحرية والديمقراطية.

٢- برزت في الانتفاضة ظاهرة ديمقراطية التعليم، من خلال تبني القيادة الوطنية الموحدة لسياسة التعليم الشعبي، والارشاد الوطني، ورافق ذلك نشاط للاكاديميين والاساتذه لوضع مناهج تعليمية ذات صفة ديمقراطية.

٣- اقرت بيانات القياده الوطنية الموحدة بمبدأ الاحتكام الى صندوق الاقتراع، ومبدأ قيام مؤسسات وطنية منتخبة، وذلك عندما يزول الاحتلال، وتتاح الفرصة لتطبيق ذلك..

ان مبدأ الاحتكام الى صندوق الاقتراع اصبح احد ابرز مظاهر الديمقراطية في العالم.

٤- كرست الانتفاضة مبدأ الاقناع والابتعاد عن لغة التهديد فيما يتعلق بقضايا الاجماع الوطني، وكرست مبدأ انتهاج اسلوب عملي في اشراك قطاعات الشعب المختلفة بنشاطات الانتفاضة، فعلى سبيل المثال توجهت القيادة الوطنية الموحدة في بداية الامر الى التجار بحذر وكأنها تتوقع عدم استجابة بعضهم، لكنها بالتجربة اكتشفت ان الغالبية العظمى منهم التزمت بقرارات القيادة الموحدة للانتفاضة، وطبقت التعليمات بحماس والتزام عال.. فتغيرت بعد ذلك لغة مخاطبتهم في البيانات التاليه، وخلت منها نبرة التحذير، ثم شجعتهم على تطوير مشاركتهم، ثم في نهاية المطاف اصبحت تأخذ بوجهة نظرهم (توصيات لجان التجار)

ان فئة التجار التي كان ينظر اليها على انها بطيئه في الاندراج في المقاومه وتطلق عليها الاحكام المتسرعة، قد التزمت بالموقف الوطني، واخذت موقعها في الانتفاضة وساهمت في انضاج الوعي الوطني.

٥- توجهت القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة الى مختلف قطاعات الشعب من طلاب، مراه، عمال سائقين، اصحاب شركات الباصات والتاكسيات، الاطباء، الصيادلة، الملاكين للعقار، وخاطبت كل هذه الفئات ووجدت الاستجابه لنداءاتها.. ان الاستجابه لنداءات القيادة الموحدة هي استجابة طوعيه، بعيدة عن الضغوط والاكراه. وهذه النداءات تأخذ بعين الاعتبار ظروف

واوضاع الفئات الاجتماعية الفقيرة، فتشجع التكافل الاسري والاجتماعي، وتشجع الاعتماد على الذات، وتبني سياسة الاقتصاد المنزلي، وتشجيع الصناعات المحلية، ومقاطعة البضائع الاسرائيلية.

كما اخذت بعين الاعتبار اوضاع العمال، فطلبت منهم في البداية التوقف عن العمل في المستوطنات التي تقام في الضفة وغزة، ثم طلبت منهم الالتزام بعدم العمل داخل حدود (اسرائيل) في الايام التي تقرر فيها القيادة الموحدة الاضراب عن العمل، وبعد ذلك طالبتهم بافشال خطط البطاقة الممغنطة، ثم في نهاية المطاف هيأتهم للانخراط في اللجان العمالية الموحدة وفي النقابات التي تحافظ على حقوقهم. كما دعت القيادة الموحدة اصحاب المصانع في الاراضي المحتلة الى عدم حسم ايام الاضراب من اجرة العمال، ومنحهم ايضا علاوة غلاء معيشة.

وفضلا عن ذلك فقد تعززت مكانة المرأة في الانتفاضة وقامت بمهام في حياة الانتفاضة اظهرت طاقاتها وامكاناتها، وابرزت دورها، وعمقت من تحررها الاجتماعي.

٦- اكدت بيانات القيادة الموحدة للانتفاضة على حرية الرأي الاخر، وحق الخلاف من منطلق وطني، فالقيادة بحكم تركيبتها تتكون من فصائل العمل الوطني والشخصيات الوطنية، وبهذا المعنى فان التعددية موجوده في هذا الاطار القيادي.

وقد رحب النداء رقم (٣٥) مثلا بتنسيق العلاقة مع حركة المقاومة الاسلامية (حماس)..

ان التعددية في الاطار القيادي للانتفاضة تعكس مظهرا بارزا من مظاهر ديمقراطية الانتفاضه.

وقد احترمت قيادة الانتفاضة الحريات العامة بما في ذلك حرية العبادة، واصبح للمسجد وللكنيسة في حياة الانتفاضة اهمية كبرى، باعتبارها مواقع اتصال وتجمع وحشد.

٧- انتهجت القيادة الموحدة للانتفاضة سياسة عقلانية قائمة على استقراء الظروف الذاتية والموضوعية، وابتعدت عن روح المغامرة والتسرع، فعلى سبيل المثال تقوم هذه القيادة بتهيئة الاجواء للانتقال الى مرحلة العصيان المدني الشامل، وذلك من خلال العمل على خلق جميع الاشكال التنظيمية الملائمة من لجان وفرق في كل موقع من المواقع..

ان ما جاء في بيانات القيادة الموحدة للانتفاضة خلال العامين الماضيين من توسيع في بناء اللجان الشعبية والفرق الضاربة ولجان الاحياء والحراسة والتموين، ومن توجيه لعدم دفع الضرائب، وعدم دفع الكفالات، وسحب حسابات التوفير من البنوك الاسرائيلية، واصدار التوجيهات باستقالة موظفي الادارة المدنية والشرطة وجهاز الضرائب والجمارك ... الخ .. كل هذه الاجراءات تاتي في سياق الاعداد العقلاني لتعبيد الطريق امام العصيان المدني الشامل وهو مرحلة عليا من مراحل تصاعد الانتفاضة. ان انتهاج مثل هذا الخط العقلاني البعيد عن المغامرة، يعكس النهج العقلاني الديمقراطي للفكر الجماعي الواعي...

٨- ومن مظاهر هذا النهج الديمقراطي ايضا توجه نداءات الانتفاضة الى المثقفين والادباء من كتاب وشعراء (للكتابة الادبية، وصياغة الاغاني والاهازيج، والشعارات، والمساهمة في الحملة الاعلامية وتنظيم المسيرات)...

- النداء رقم (٣٣) - ان اشارك المبدعين في حياة اشراك الانتفاضة شكل ظاهرة ديمقراطية وحضارية

وهكذا تتواصل الانتفاضة وتتصاعد، بآفاق ديمقراطية من اجل التحرر والعدالة والمساواة، وتبرز اشكالا والوانا من مظاهر الديمقراطية في الحياة والعادات واساليب العيش والمقاومة، وتؤكد على ما هو ايجابي في العادات والتقاليد، وتغير مفاهيم قديمة، وتحولها الى مفاهيم ثوريه، وتكسب المصطلح الشعبي مضمونا ثوريا معاصرا.

انها فعلا لا قولا تقرن التحرر بالديمقراطية، وفي زمن التحولات والتغيير تصبح الانتفاضة نموذجا وامثولة، وفي الوقت الذي اصبح فيه ضرورة لصياغة مشروع ديمقراطي عربي يأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية لواقعنا العربي من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فان الدارسين والمثقفين العرب لن يجدوا امامهم كظاهرة وكنموذج سوى الانتفاضة بدروسها وآفاقها الديمقراطية. ■





## قاموس الانتفاضة

# التعليم الشعبي

منذ ان تبلورت المؤسسات الفلسطينية التعليمية كبؤر عطاء وطنية، حيث تشكلت ملامح الفعل الطلابي النضالي داخل الوطن المحتل، والعدو الصهيوني يحاول تدمير مسيرة شعبنا التعليمية وما ينسجم مع سياسته التجهيلية الرامية لتهجير الطلبة خارج الوطن طلبا للعلم.

ان ما تعرضت له هذه المؤسسات من تشريعات وقوانين صهيونية تعسفية قد حد من تطورها الافقي والعمودي، فالمجازر والاعتقالات الواسعة والابعاد والمداهمة والمصادرة وبشكل خاص الاغلاقات المتكررة التي تتعرض لها تاتي في سياق هذه السياسة الصهيونية التجهيلية. الامر الذي فرض على الحركة الوطنية والطلابية وادارات هذه المؤسسات التفكير جديا في سجل للتعليم غير تقليدية، هذا التفكير الذي اخذ منحنى عمليا واسعا بعد ان اقدم العدو على اغلاق المدارس والمعاهد والكليات والجامعات داخل الوطن المحتل منذ بداية الانتفاضة، حيث القى بجميع الطلبة الى الشوارع كمشكلة جديدة لشعبنا الذي يتمسك بالعلم كمنهج حياة للعديد من الاعتبارات والاسس المعروفة سواء الوطنية الحضارية او الاقتصادية او للمكانة الاجتماعية.

في هذا الاطار تمت صياغة مفهوم "التعليم الشعبي" الذي يقوم على الدراسة خارج المكان التقليدي للتعليم، في المؤسسات العامة والنوادي واماكن العبادة والمنازل وغيرها. ان التعليم الشعبي هو أسلوب "التدريس غير المعلن" الذي يتم دون معرفة سلطات العدو، بما يحمله ذلك من مخاطر امنية على المدرسين والطلبة.

ففي جامعة بيرزيت مثلا وكما جاء في احدى التقارير التي اصدرتها الجامعة، يتم تقديم المواد الفصلية في فترة شهرين بدلا من أربعة وتعطى كل مادة دراسية ضعف عدد الساعات اسبوعيا عما تعطى خلال الفصل العادي، وبالتالي تبقى عدد الساعات الاجمالية للتدريس المكثف والتدريس العادي متساوية، ويعطى الطالب عادة مادتين فقط خلال فترة التدريس المكثف بدلا من أربعة الى خمسة مواد خلال الفصل العادي.

ان دورات التعليم المكثفة هذه تتلائم مع اوضاع الاغلاق وتخفض من تكاليف المواصلات على الطلبة والمدرسين، كما تجنبهم الاخطار المتوقعه لدى تنقلهم من مكان لاخر في هذه الظروف الراهنة، وبذلك استطاعت الجامعة ان تخرج خلال عامين من الاغلاق (٢٦٣) طالب وطالبة وهذا الرقم يشكل حوالي ٦٠٪ من الطلبة الذي كان متوقع تخرجهم في الظروف العادية.

ان مطاردة العدو للطلبة والمدرسين لمسيرة التعليم الشعبي وعقابه لاصحاب المحلات والاماكن التي يتم بها التدريس، ولظروف الفعل النضالي نفسه ولعوامل أخرى، قد حالت دون تحقيق نجاحات كبيرة على هذا الصعيد، وبالذات فيما يتعلق بطلبة المدارس والمعاهد، حيث تحول التعليم الشعبي هنا لشعار تطميني للشعب ليس الا، الامر الذي يحمل الخطورة الاكبر والتي تتمثل في حرمان الاطفال من دخول المدارس واتقانهم للقراءة والكتابة لذلك نلاحظ ان الحركة الوطنية الفلسطينية و(ق و م) تشددان باستمرار على اهمية التعليم الشعبي لا سيما وانه يمثل البديل الوطني الممكن حتى الان ويخلص طلبة المدارس في نفس الوقت من اعباء منهج دراسي لا يمت لحياتهم بصلة ويتجاهل قضاياهم المصيرية، بل ويشوه تاريخ قضيتهم ومسيرة ثورتهم.

ان تجربة جامعة القدس المفتوحة سوف تساهم في بلورة التعليم الشعبي عمليا، سيما وانها احدى دعائمه الحقيقية، كأول تجربة للتعليم المفتوح في العالم الثالث، وفكرتها تقوم على ذهاب الجامعة للطالب بدلا من ان يذهب الطالب للمكان التقليدي للدراسة، بما يعنيه ذلك من موائمة مع الظروف الاقتصادية والمعيشية للطلبة، وعلى عكس الجامعات التقليديه فان النفقات المترتبة على الجامعة تنخفض طرديا مع ازدياد عدد طلابها، وتقوم طريقة عملها على اعداد المادة التعليمية (علمية ام انسانية)

البقية ص ١٣

# القدس عاصمة العروبة والإسلام

## بين مطرقة الكونغرس وسندان الكنيست

القدس حكايتها قديمة ولا تنتهي .. أسسها العرب الكنعانيون يوم كانوا أول من سكن فلسطين، لتكون عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة في السنوات العشر ما قبل نهاية القرن العشرين الميلادي.

في عام ٦٣٧ ميلادية، عمدها عمر بن الخطاب مدينة الاخاء الانساني وعاصمة الدنيا في التسامح والعفو عند المقدرة، ومهما حاول الصهاينة فلن تثبت لهم ...

كانت الدولة العثمانية موسومة بالرجل المريض في أواخر القرن الماضي ، ورغم هذا رفض سلطانها ان يتخلى عن القدس لهرتزل وعصابته، كما رفضه السلطان عبد الحميد الثاني عام ١٩٠٢ ان يبني لهم الجامعة اليهودية في القدس. فللقدس اهلها العرب ولن تكون لجماعة التعصب والتميز العنصري، كما لا يجوز لكونغرس الدولة العظمى ان يتجاهل الحقائق في قراره الاخير الجائر.

صحيح انه قرار غير ملزم للادارة الامريكية ولكنه يذكرنا بالصفة اللااخلاقية التي يتشابه بها مع وعد بلفور الذي يعطي ما لا يملك لمن لا يستحق.

في مايو ١٩٥٢ نقلت حكومة اسرائيل وزارة خارجيتها الى القدس، فارسلت لها الحكومة الامريكية تبلغها بعدم الموافقة على هذا النقل وتعبر لها في النهاية عن عدم نية امريكا في نقل سفارتها الى القدس.

وفي سبتمبر ١٩٨٧ أعلن الرئيس كارتر ان بلاده تؤيد قرار الجمعية العامة للامم المتحدة الصادر في ٤ يوليو ١٩٦٧ بشان القدس والذي يدعو الى الغاء جميع الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل لتغيير وضع القدس وان بلاده تؤيد ايضا قرار مجلس الامن المتخذ في يوليو ١٩٦٩ والذي "يستنكر كل الاجراءات المتخذه لتغيير الوضع القانوني لمدينة القدس" ومعروف ان حكومة اسرائيل قد اصدرت مرسوما في يوليو ١٩٦٧ باعتبار القدس مدينة موحدة وانها عاصمة لدولة اسرائيل.

ولم تكترث اسرائيل بكل القرارات الدولية ولم تاخذ على محمل الجد التصريحات الرسمية الامريكية ، فعمدت يوم ٢١ اغسطس ١٩٦٩ على افتعال حريق في المسجد الاقصى في القدس المحتلة.

هكذا تتعامل اسرائيل مع المجتمع الدولي .. ففي حين تمت الموافقة عليها لتصبح عضوا في هيئة الامم المتحدة، كان ذلك بناء لتعهدها بتنفيذ قرار الامم المتحدة ١٩٤ لتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٤٨ والقاضي بعودة اللاجئين الى ديارهم ودفع تعويض عن ممتلكات أولئك الذي يختارون عدم العودة .... وبعد ان اطمأنت اسرائيل الى عضويتها في المنتظم الاممي تخلت عن تعهدها ... وهذا هو الاسلوب الذي درجت عليه حتى الان ..

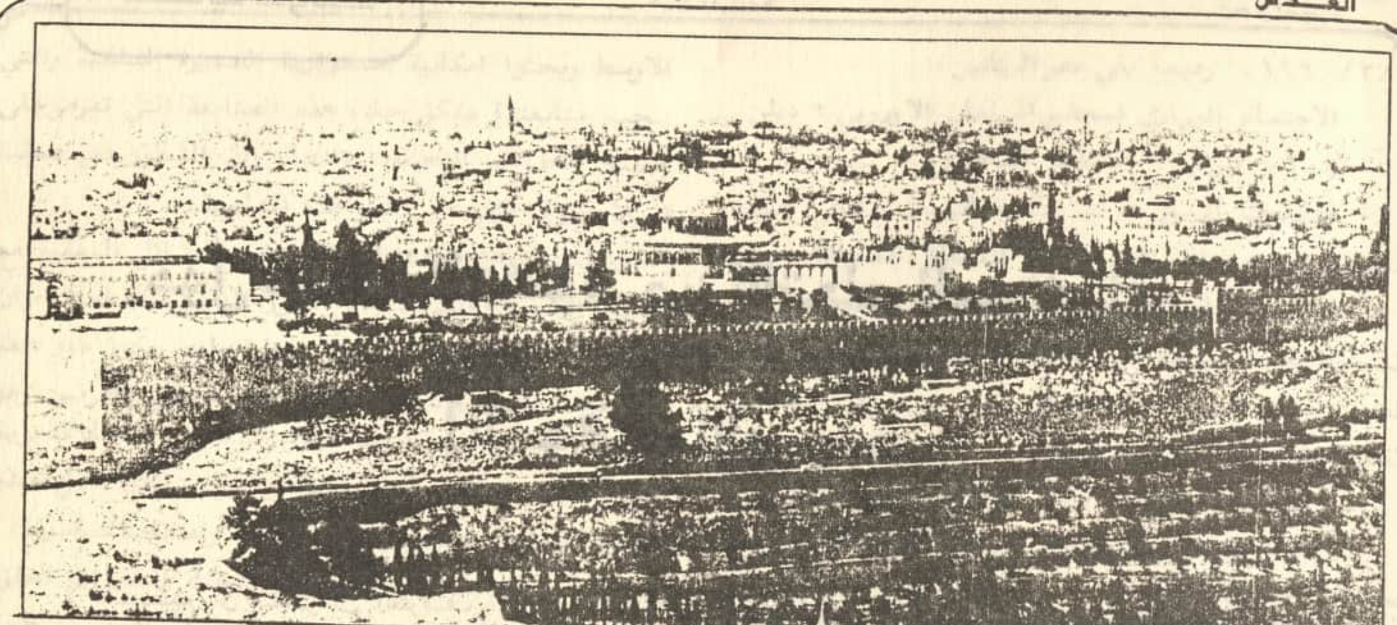
وحتى ما جاء في قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ بشان تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين ... فقد تهربت منه اسرائيل وهالت عليه التراب مع مرور السنين ولا تريد للعالم ان يتذكر هذه المشكلة التي كانت مربوطة في القرار بضمان حرية الملاحة في قناة السويس.

ولذلك فعندما تجاهلتها، عمد الرئيس عبد الناصر من جهته على عدم السماح للبواخر التي ترفع العلم الاسرائيلي بعبور قناة السويس.

واذا كنا نلاحظ تضاربا في المواقف الامريكية، الا ان الحركة الصهيونية وحكومة اسرائيل كانت لها مواقف واحدة على الدوام تدعو الى طرد الشعب الفلسطيني من وطنه فلسطين واحلال اليهود محله رغم انهم ينتمون الى اوطان في اواسط آسيا وفي انحاء اوروبا ولم تكن لهم عبر التاريخ اية صلة بفلسطين.







واذا كان مجلس الشيوخ الامريكي قد اصدر في مارس ١٩٩٠ القرار غير القانوني حول القدس الموحدة تحت الحكم الاسرائيلي، فان الكونغرس الامريكي في ديسمبر ١٩٤٥ كان أصدر قرارا يدعو الى فتح ابواب فلسطين امام المهاجرين اليهود ليقوموا ببناء "الوطن القومي اليهودي".

وسواء كان الرئيس الامريكي من الحزب الجمهوري او الديمقراطي .. وسواء كانت اغلبية اعضاء الكونغرس من هذا الحزب او ذاك، فان ديدنهم التفتيش على كل ما يدعم اسرائيل ويجعلها في المركز الاقوى بين كافة البلدان العربية المجاورة.

ان الانحياز الامريكي الرسمي لاسرائيل هو العامل الحيوي في تعنت اسرائيل ورفضها الاحتكام لمتغيرات الدولية وضربها بعرض الحائط لكافة مشاريع السلام.

وان الهجرة اليهودية الجماعية الجديدة من الاتحاد السوفياتي الى فلسطين، تضيف عاملا حيويا آخر تستند عليه السلطات الاسرائيلية في تحقيق هدفها في التوسع مستقبلا باتجاه اراض عربية جديدة، ومن هنا فانها ستتمسك في تعنتها ورفضها وغطرستها ... فهي لن تظل مطمئنة الى عدم الاتفاق العربي فقط وانما ستسقط من حسابها اي موقف سوفياتي وهي تعرف في الوقت نفسه ان الادارة الامريكية لا تلبي الا رغبات اسرائيل.

عجبا، الى متى تبقى المصالح الاسرائيلية جزء من بل طاغية على المصالح الامريكية.

والى متى تبقى القدس بين مطرقة الكونغرس وسندانة الكنيست!

هذا سؤال لا يوجه للفلسطينيين فقط للاجابة عليه ... وانما هو موجه للاخوة العرب ... فلعله يكبر بفعل الانتفاضة الشامخة ويشكل هما لهم لا يريحهم حتى يضعوا الجواب الحاسم الشافي من خلال العمل العربي الحقيقي المشترك الذي تنتظره الامة العربية منذ سنوات طوال. ■

### تتمة قاموس الإنتفاضة

بطريقة مشروحه كما لو ان الطالب موجود على مقاعد الدراسة، كما ان عملية التحصيل العلمي تتم من خلال نظام متابعة واشراف بمساعدة وسائط تعليمية (صوتية، مرئية، اضافة لحقائب اعمال مخبرية ، ... الخ) وتتم هذه المتابعة عادة من خلال مركز الاشراف التابع للجامعة والموجود حسب انتشار الطلبة وتوزعهم، وعلى عكس الدراسة بالانتساب فان الطالب يؤدي الاعمال والواجبات الدراسية المطلوبة من تقارير وابحاث واعمال مخبرية خلال فترة الدراسة (كورس، او سنة) تحت اشراف المدرس التابع ، كما يؤدي امتحاناته اولا بأول.

ان هذه التجربة قد جاءت في سياق جهود الشعب الفلسطيني داخل الوطن المحتل لاحداث تنوير نوعي في ممارسة التعليم الشعبي، الامر الذي يتمتع بالحاحية كبيرة من اجل وقف نزيف الهجرة المتواصل لطلبتنا خارج جامعاتهم ووطنهم. ■

# حول هجرة اليهود من الإتحاد السوفياتي

## (الموقف الاوروبي)

لا نستطيع ان ننكر ان الموقف الاوروبي تجاه القضية الفلسطينية يتطور باضطراد نحو الاحسن وقد تعاملت دول اوربا مع هذا الموضوع بكثير من الجدية، وبالمقابل فقد حرصنا كل الحرص على ان نحتفظ بالتنسيق مع الاوروبيين وان نسعى لان يكون لهذه البلدان دورا في عملية السلام في الوقت الذي تحاول فيه امريكا وكذلك اسرائيل استبعادها. ولذلك تمكنا من اجراء ربط بين السوفييت والفلسطينيين من جهة وبين رئاسة السوق المشتركة من جهة اخرى حتى يمثلوا عملية ضغط على الامريكان للقبول بالدور الاوروبي.

الا ان امريكا عندما أحست بهذا التنسيق حاولت ان تجهضه مستعملة في ذلك بريطانيا لتدق اسفينا بين هذه الدول وتبطل مفعول اجماعها.

هذا وقد وردتنا المعلومات التالية من الدائرة السياسية عن الجهود التي تقوم بها امريكا لتخريب هذا التنسيق:

معلومات من السوق الاوروبية المشتركة: (١٩٩٠/٣/١)

بعد ان بدأ التنسيق الثلاثي (اوروبا الغربية - السوفييت - المنظمة) تحركت الولايات المتحدة وابلغت الاوروبيين بلغة تحذيرية لكي يوقفوا هذ التنسيق الذي من شأنه ان يعرقل الجهود المبذولة لعملية السلام بعد ان قطعوا شوطا كبيرا منها.

ومن وجهة نظر الفرنسيين فان الامريكان مرتاحون الى ان عملية السلام قد وصلت الى طريق مسدود، ويعتبرون ان التنسيق المذكور اعلاه وكذلك التحرك الاوروبي يسير في غير اتجاه سياستهم.

وقد تبنى الانكليز وجهة النظر الامريكية وراحوا يشيعون انه لا حاجة لتدخل اوروبي الان، وان رأيهم يتلخص في ان يسير الحوار الان بدون الاوروبيين ويمكن ان يتم ربط بين هذا الحوار والمؤتمر الدولي، ونقطة الضعف في هذه المقولة الانكليزية انهم اكتفوا بابلاغها للامريكان من غير ان يأخذوا ضمانات تلزم الامريكان بها. ومن جهة اخرى فهم يطالبون الان باجراء التنسيق ثنائي بين السوفييت من جهة وبين كل دولة اوروبية على حده من جهة اخرى. ويبدون عدم ارتياحهم للتنسيق الجماعي بين السوفييت والسوق المشتركة.

لقد قلنا للانكليز بانهم باعوا الامريكان موقفا بدون ثمن، وان عليهم ان يستمروا في الضغط على الامريكان من خلال التنسيق الثلاثي وهذا افضل بكثير من ترك الساحة لانفرادهم فيها.

وبالنسبة للاخرين مثل الايطاليين، فانهم سعداء بخبر زيارة بولياكوف لهم بعد زيارة دوبلن لانهم متحمسون لمسألة التنسيق والتعاون والبحث عن دور لاوروبا في عملية السلام في الشرق الاوسط.

وفي اطار الحديث عن الهجرة وعن الموقف الاوروبي نسجل اعجابنا بالبيان الذي اصدره الاجتماع الوزاري لمجلس البرلمان الاوروبي الذي عقد في دبلن في ١٩٩٠/٢/٢٠ حول المناطق المحتلة، وكذلك البيان الذي صدر عن اجتماع وزراء خارجية دول الشمال يوم





١٩٩٠/٣/٦. وفيما يلي نص البيانين:

الاجتماع الوزاري لمجلس البرلمان الاوروبي - دبلن (٢٠ - فبراير - المناطق المحتلة)

اصدرت الدول الاثنا عشرة البيان التالي حول التوسع بالمستوطنات اليهودية في المناطق المحتلة:

تؤكد الدول الاثنا عشر مرة اخرى موقفها من ان المستوطنات اليهودية في المناطق المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية هي مستوطنات غير شرعية بمقتضى القانون الدولي.

والدول الاثنا عشر بالغة القلق من احتمال توطين المهاجرين الى اسرائيل في المناطق المحتلة، كما وان الدعوة الاخرى:

- الصادرة في الايام الاخيرة لزيادة الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية وقطاع غزة لا تعمل الا على المزيد من القلق.

ان الدول الاثنا عشرة تستنكر سياسة الاستيطان الاسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة وترى بان البيانات الاسرائيلية حول هذه المسالة لا تؤدي الى تهيئة جو الثقة اللازم لتحقيق التقدم المطلوب على وجه السرعة في عملية السلام.

وطبقا لما اوضحته الدول الاثنا عشرة في بيانها بتاريخ ٣١ يناير فانها ترحب بشدة برفع القيود عن الهجرة من الاتحاد السوفياتي بما في ذلك حرية اليهود السوفييت في الهجرة الى اسرائيل وغيرها من الاقطار ايمانا منها بأن هذا الاحساس يتشاطره المجتمع الدولي على نطاق واسع وعلى اساس ان حق الفرد في مغادرة اي بلد وارد في الاتفاقية الدولية المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية.

غير ان حصول اليهود السوفييت على هذا الحق ينبغي على اية حال الا يكون على حساب حقوق الفلسطينيين في المناطق المحتلة.

ولذا تحث الدول الاثنا عشرة الحكومة الاسرائيلية على عدم تعريض التطلعات لاحلال السلام في المنطقة الى الخطر سواء كان ذلك بالسماح او بالتشجيع للمهاجرين اليهود على الاستيطان في المناطق المحتلة.

البيان الذي صدر عن وزراء خارجية دول الشمال: (١٩٩٠/٣/٦)

ناقش الوزراء المجتمعون الوضع في منطقة الشرق الاوسط وبحثوا امكانية استمرارية المسيرة السلمية والتي يجب متابعتها بشكل جاد، هذه المتابعة التي تفرض على جميع الاطراف التجاوب معها، وان التطور في عملية السلام سوف تؤثر على المواقف السلمية.

لقد حان الوقت للتركيز على المسائل العملية مع تفادي الاعمال التي تعرقل تطور المسيرة السلمية، وان الوقت قد حان لخلق مناخ الثقة ولن يكون دور هذه الخطوات فقط ازالة عدم الثقة القائمة بين الطرفين وهو على ما يبدو حجر العثرة الاساسية في ايجاد تسوية سلمية لازمة الشرق الاوسط، وانما ستؤدي مثل هذه الخطوات الى خدمة مسائل انانية واهداف سياسية، ويرى الوزراء انه لمن الضروري اتخاذ الخطوات لخلق الثقة، مثلا الاتصالات المباشرة بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ومثل هذه الاتصالات ستكون كفيلة بازالة مسألة انعدام الثقة المتبادلة.

- وزراء خارجية دول الشمال يدينون بشدة عملية الباص الارهابية التي وقعت في مصر بتاريخ ٤ فبراير الماضي، ويعبرون عن سعادتهم من ان جميع الاطراف قد ادانت هذه العملية، ولم يدعوها تعرقل المساعي السلمية المبذولة لايجاد حل سلمي بالمنطقة.

- كما رحب الوزراء بالمساعي المبذولة لخلق حوار مباشر بين الاطراف المعنية، وعبروا عن دعمهم للمبادرة الحالية التي تدعو جميع الاطراف الى طاولة المفاوضات، داعين الاطراف المعنية للتجاوب ولاتمام هذه المفاوضات التي لا يمكن ان تحل محل المؤتمر الدولي للسلام المنعقد باشراف الامم المتحدة وبحضور الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن، وكافة الاطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، وان شرط انعقاد المؤتمر هو مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية او ممثلين مخولين من منظمة التحرير الفلسطينية.

- يرى وزراء خارجية دول الشمال ان اجراء انتخابات ديمقراطية بالمناطق المحتلة قد تقرب طرفي الصراع من بعضها البعض، شريطة ان تجري هذه الانتخابات ضمن ظروف يرضى عنها الفلسطينيون انفسهم، وان تدعم هذه الانتخابات عملية السلام في المستقبل.

كما يرى الوزراء ان الجمود في الوضع يدعو الى المزيد من القلق.

- واكد الوزراء الى ان كل انواع الاحتلال ستؤدي عاجلا ام آجلا الى المقاومة والانتقام.

- وشجع الوزراء جميع اطراف النزاع على ضبط النفس، وبذل الجهود لاحلال المفاوضات مكان العنف.

- وعبروا عن قلقهم الشديد لممارسات السلطات الاسرائيلية المحتلة واكدوا على انهم سيبذلون الجهد للتخفيف من حدة استخدام العنف في الارض المحتلة والعمل على انهائه.

- ودعى الوزراء اسرائيل وبشدة الى ضرورة ان تتبع معاهدة جنيف التي تنص على حماية المدنيين ابان الحرب، ودعوها ايضا الى ضرورة تطبيق قرارات مجلس الامن ذات الارقام (٦٠٥، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٣٦).

- وعبر الوزراء عن قلقهم ازاء مسألة توطين المهاجرين في الاراضي المحتلة وذكروا ان مشروع التوطين في المناطق المحتلة تتناقض والمواثيق الدولية، وتوطين المهاجرين في هذه المناطق قد يعرقل احتمالات ايجاد تسوية سلمية. ويطالب الوزراء لهذا السبب السلطات الاسرائيلية بمنع توطين المهاجرين في المناطق المحتلة.

- كما عبر الوزراء عن قلقهم بشأن ما تفرضه اسرائيل من رقابة على انباء الهجرة السوفيتية.

- كما لاحظ الوزراء ان الحالة الاقتصادية والاجتماعية في الاراضي المحتلة تبعث على القلق الشديد ليس هذا بالنسبة للنشاطات التعليمية فقط والتي اطلع الوزراء مسبقا على الانباء التي افادت باحتمالات افتتاح بعض المدارس، بل طالبوا "اسرائيل" بفتح كافة المؤسسات التعليمية والتأكيد على ابقائها مفتوحة.

- وعبر الوزراء عن دعمهم الشديد مجددا لنشاطات الاونروا والتي تشن ضدها السلطات الاسرائيلية حملات، وعبروا عن قلقهم لهذه الحملات.

كما رحب الوزراء باي دعم من اي جهة كانت للاراضي المحتلة او لتلك التي تصل الى اللاجئين الفلسطينيين المتواجدين في اماكن متعددة.

هذا وكانت المنظمة قد ارسلت للسفير الهولندي الرسالة التاليه علما بان هولندا هي البلد التي ترعى مصالح "اسرائيل" في الاتحاد السوفيتي.

السيد بيات هين هو بين ،

سفير هولندا في تونس،

السيد السفير،

تباعا لمذكرتنا الموجهة الى دول المجموعة الاوروبية حول هجرة اليهود السوفيات الى "اسرائيل"، والتي اكدنا فيها اننا مع تأييدنا لحق الفرد في حرية التنقل والهجرة ، طالما انها لا تتم على حساب حق شعب آخر في العيش في وطنه.

نتوجه اليكم مقدمين لكم المعلومات التالية عن نواح اجرائية تتعلق بهجرة اليهود السوفييت الى "اسرائيل"، لافتين نظركم الى كون الاجراءات المتبعة تحرم هؤلاء المهاجرين من حريتهم في الخيار وحريتهم في التحرك، وتجري باسلوب يخترق حقهم الانساني، وحقوق الانسان الفلسطيني،

ان المهاجرين اليهود السوفييت يغادرون الاتحاد السوفياتي بدون اي جواز سفر، الوثيقة الوحيدة التي يحملونها هي وثيقة سفر صادرة عن القسم القنصلي في السفارة الهولندية (في موسكو) خصيصا لهذه الرحلة والتي يمكن استخدامها فقط للسفر الى "اسرائيل"

هذا بدوره يجعل المهاجر معتمدا على الرحلات الجماعية، اما عبر الرحلات المباشرة او عبر بودابست او بوخارست.

وهذا لا يسمح لهم بتبديل طريق الرحلة او التوقف او تغيير خططهم، باختصار، لا خيار امام الراغب في الهجرة سوى الذهاب الى "اسرائيل" حتى اذا لم تكن هذه رغبته، وذلك لعدم توفر اي امكانية اخرى للخروج امامه.

- كل مبلغ تصرفه اسرائيل على المهاجرين اليهود السوفييت يسجل "كقرض" على المهاجر ان يسدده، مع ان تمويل الهجرة ياتي بمعظمه من تبرعات حكومية امريكية ومن منظمات يهودية خاصة فالحكومة الاسرائيلية تستخدم هذه التبرعات لاغراضها وتقدم القروض للمهاجرين.

- حتى بطاقات السفر تسجل "كقروض"، يجب سدادها. كل مهاجر يوقع لدى قدومه على وثيقة صادرة عن الوكالة اليهودية معروفة باسم "بنكاس سوخنوت" حيث تسجل جميع القروض المتوجبة عليه كما انه يوقع التزاما

البقيه ص ٢٣





تجارب ثورية

# النموذج الانغولي

## (دوافع المبادرة السلمية - ١٩٨٨)

يكشف النموذج الانغولي عن خصوصيته في اطار الصراع العام، والتطور الذي لحق العلاقات المتبادلة بين النظام الاستعماري العنصري وبين حركات التحرر الوطني الافريقية، وهي خصوصية تنبع من تعقيدات الصراع في القارة الافريقية، وبخاصة، الجزء الجنوبي منها، وذلك بسبب الميراث الاستعماري الطويل فيه والذي بمقدار ما احتكم الى قوانين الاستعمار في السيطرة والتفوق والمصلحة، فانه يمثل حالة استعمارية خاصة. تماثل خصوصية القضية الفلسطينية .. حالة قوامها النمط الاستعماري الاستيطاني العنصري.

لذا ، فان ميزان القوى بين حركات التحرر الوطني في الجنوب الافريقي، وبين النظام الاستعماري الاستيطاني العنصري، واصحاب المصالح الذي يدافعون عن "الامر الواقع يتطلب تحليلا للبيئتين الداخلية والخارجية ، بما يتوافق وتعقيدات الصراع، بهدف اكتشاف طرق جديدة لادارة الصراع لصالح الوطنيين الافارقة ولطالما ان حديثنا في هذا العدد ينصب على المبادرة الانغولية في الثمانينات ، فان المبادرة التي طرحها الرئيس الانغولي الراحل اوجستينو نيتو في سبتمر ١٩٧٩ وبنظرة تحليلية مقارنة تصلح كحالة لتبيان الظروف الداخليه والخارجية التي املت المبادرتين وجاءت بهما، وحقيقة المفارقات والمقاربات التي احتكمتا اليهما.

لقد شهد عام ١٩٧٩ ظروفا مواتية امام جنوب افريقيا للاستمرار في عملية المماطلة والتلكؤ في التوصل الى تسوية في الجنوب الافريقي بل وعرقلتها للاعتبارات التالية :

* ان دول المواجهة الافريقية الخمس: انجولا - موزمبيق - بتسوانا - زامبيا - تنزانيا ، باتت متلهفة للوصول الى تسوية سريعة للصراع في الجنوب الافريقي، وذلك لان الظروف السياسية والاقتصادية الصعبه التي واجهتها، وبخاصة، انغولا ، فرضت ضرورة السعي لانهاء الغارات العسكرية المكثفه من جانب نظام جنوب افريقيا، ضد الاهداف الحيوية الانغولية، وضد قواعد قوات سوابو في جنوب انغولا .

* اهتمام انغولا بالسعي لوقف تأييد جنوب افريقيا لمنظمة اونيتا، وكذلك اعادة العلاقات التجارية مع الغرب

* بدأت سوابو تواجه صعوبات من جراء هجمات قوات جنوب افريقيا على قواعدها في انغولا، واستمرار حالة الانشقاقات بين قياداتها في الداخل، ثم تعدد حالات الطرد والفصل في جناح سوابو في الخارج.

لقد جعلت هذه العوامل مجتمعة سوابو، اقل قدرة على مواجهة ضغوط دول المواجهة الافريقية التي راحت تحثها على تقديم تنازلات للاسراع بعملية التسوية.

من هنا، فان المبادرة الانغولية استهدفت كسر

تجارب ثورية

الجمود وجاءت معبرة عن هذه العوامل في تفاعلاتها وتشابكاتها. وقد تمحورت حول فكرة اقامة منطقة منزوعة السلاح بعمق ٥٠ كيلو مترا على جانبي الحدود بين ناميبيا من جانب وانغولا وزامبيا من جانب آخر، وذلك لفترة انتقاليه مدتها ثلاثة شهور، تعقبها اجراء انتخابات، تنتهي بقيام جمعية تاسيسية تتولى وضع دستور استقلال ناميبيا وقد وافقت دول المواجهة الافريقيه على الخطوط العريضة لخطة المنطقة المنزوعة السلاح، فيما اعلنت حكومة جنوب افريقيا عن موافقتها "المبدئية" عليها، وقد اعربت سوابو عن مخاوفها من بقاء قوات جنوب افريقيا في القطاع الناميبي في المنطقة المنزوعة السلاح، كذلك انتقدت اشتراك قوات امن جنوب افريقيا مع قوات الامم المتحدة في الاشراف على المنطقة الناميبية المقترحة.

وقد اتسمت موافقة جنوب افريقيا بالمراوغة ومحاولة كسب الوقت وتقطيعه سعيا منها لتجريد قوات سوابو من اسلحتها والقضاء على قواعد سوابو داخل ناميبيا، كما راحت في ذات الوقت، تعمل ، لتحقيق اندماج بين الجبهة الوطنية وسوابو الديموقراطية والترويج لهما دوليا، في محاولة لضرب الوحدة الوطنيه الناميبية، وبالتالي ضرب منظمة سوابو باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا، وامام فشل خطتها لتوحيد هاتين المنظمتين العميلتين عام ١٩٨٠ ، واتجاه بعض زعمائهما الى الانضمام الى سوابو لجأ نظام جنوب افريقيا الى خطة خبيثة تقوم على تمرير تسوية داخلية في ناميبيا ، بعيدا عن سوابو ، حيث اعلنت في ايار ١٩٨٠ عن عزمها على انشاء مجلس وزراء لناميبيا ، ورافق ذلك قيام قواتها بشن هجوم عسكري واسع النطاق على قواعد سوابو في انغولا، على امل تحطيمها عسكريا، والقضاء عليها سياسيا ، بهدف مساعدة القوى والاحزاب الداخلية العميلة على الاخذ بزمام المبادرة ، وقد مهد نظام جنوب افريقيا لهذه الخطه باتخاذ التكتيك التالي:

* ادعاء موافقتها على مقترحات المنطقة المنزوعة السلاح، وتمسكها بالاطار العام للتسوية الدوليه الذي يقوم على اساس انسحاب ادارة جنوب افريقيا، ونقل السلطة لشعب ناميبيا بمساعدة الامم المتحدة من خلال اجراء انتخابات حرة وتحت اشراف وادارة دوليه.

* الاصرار على ما اسماه "حياد" الامم المتحده ، اي سحب الامم المتحدة اعترافها بسوابو كممثل شرعي وحيد لشعب ناميبيا وذلك لتحقيق الاهداف التالية:

* تجميد وعرقلة عملية التفاوض.

* اتاحة الوقت امام الاحزاب الداخلية المرتبطه به، لتعزيز سلطتها.

* تحويل خطة المنطقه المنزوعة السلاح، من خطة سياسية ، تقضي الى الاستقلال الى عملية فنية اجرائية ، باثارة مشكلات فرعية تطغى على جوهر المسألة مثل الحديث عن التوزيعات الجغرافية للمنطقة المنزوعة السلاح: في ناميبيا وانغولا - زامبيا، واقامة مستوطنات ذات مواصفات مختلفه، ثم الحديث عن طبيعة وعدد القوات العسكرية في هذه القطاعات الثلاثه وطرق تمركزها.

* مشاركة منظمة اونيتاالعميلة والمعارضة للحكومة الانغولية في عمليات التفاوض.

ورافق هذا التصعيد السياسي لنظام جنوب افريقيا تصريحا لمساعد وزير الخارجيه الاميركي للشؤون الافريقيه تشيستير كروكر في آب ١٩٨١ باسم ادارة ريغان: "ان بلاده تعتبر تجمع اونيتا عنصرا مهما وشرعيا في انغولا" واعتبر هذا التصريح بمثابة الضوء الاخضر للهجوم الواسع النطاق الذي قامت به قوات جنوب افريقيا وتمكنت خلاله من احتلال حوالي ٥٠ الف كيلو متر مربع من المناطق الجنوبية لانغولا، مستهدفه بذلك خلق وقائع تسمح بتوطيد اقدام اونيتا، كمقدمة للاعلان عن اقامة جمهورية سوداء مستقلة على هذه الاراضي برئاسة جوناس سافيمبي غير انه بفضل دعم القوات الكوبية وبدعم سوفيتي واسع انهارت الخطط العنصرية الاميركية وتمكنت الحكومة الانغوليه من ان تصمد وتحقق انتصارات كبرى على قوات الغزو.




تجارب ثورية

وامام هذه الانجازات، وفشل محاولات تركيع انغولا. لم تجد كل من الولايات المتحده وجنوب افريقيا سوى الاستجابه لمبادرة السلام الانغولية التي اطلقها الرئيس الانغولي سانتوس، حيث بدأت في اول ايار ١٩٨٨ الجولة الاولى من المباحثات بين مندوبين من انغولا وكوبا وجنوب افريقيا والولايات المتحدة في لندن وتبعتها جولة ثانية وثالثه وعلى التوالى في برازفيل والقاهرة.

وفي ظل عملية تقدم ضخمة قامت بها القوات المشتركة الانغولية الكوبية باتجاه حدود ناميبيا، افتتحت الجوله الرابعه من المحادثات في نيويورك في ١٣ حزيران ١٩٨٨ على مستوى الخبراء وبحضور وفود من الدول الاربع، تم خلالها الاتفاق على وثيقة بعنوان:

مبادىء التوصل الى تسوية سلمية في جنوب غرب افريقيا (ناميبيا) . وبهذا الصدد اعلن كروكر المندوب الاميركي في المفاوضات، ان المرحلة المقبلة من المفاوضات حول استقلال ناميبيا بموجب قرار مجلس الامن رقم ٤٣٥ لعام ١٩٧٨ ، ستكون مرحلة صياغة المعاهدات

دروس التجربه الانغولية:

لقد جاءت المبادرة الانغولية ثمرة الهزائم الكبيرة التي لحقت بجنوب افريقيا ، كما انها ، ايضا ، ثمرة الاجواء الدوليه الملائمة والدعم الاممي ففي حين رفض نظام جنوب افريقيا قبل شهور فكرة استقلال ناميبيا، اضطر لاحقا وامام صمود انغولا وانتصاراتها العسكرية واستعصاءات الوضع الداخلي على السقوط والانهيار للموافقة على المبادرة الانغولية والشروع في مفاوضات افضت الى استقلال ناميبيا، وضمان امن انغولا مقابل اتفاق تفصيلي حول القضايا الخاصة بجدولة الانسحابات المتبادلة من ناميبيا وانغولا.

ومن جانب آخر، وهو ما يبدو ذو أهميه قصوى، ان حزب العمل الحاكم في انغولا، وريث الحركة الشعبية لتحرير انغولا المعروفه باسم (مبلا) ونضالاتها الباسلة منذ بداية الستينات ، قد نجح في ارساء وضع سياسي وتعبوى مكن من حشد طاقات الشعب الانغولي بشكل جدي في المواجهة، كما اننا في سياق النموذج الانغولي نسجل دور المنظمات الجماهيرية الانغولية التي لعبت دورا كبيرا في نضال الشعب الانغولي على كافة الصعد والميادين نذكر منها: الاتحاد الوطني لعمال انغولا الذي يضم ما يزيد على ٦٧٠ الف عامل ، من بينهم ١٣٧ الف امرأة، فيما تضم منظمة المرأة الانغولية اكثر من نصف مليون عضوه، جندت منهن عشرات الالاف للدفاع عن الثورة، وساهمت الاتحادات العمالية والطلابية والشبيبة والنسائيه والفلاحيه في دعم مشاريع التنمية في البلاد في وجه الحصار الاستعماري وفي خوض معارك الدفاع عن استقلال البلاد لذلك فان هذه الانجاحات الداخليه، جعلت الدعم الكوبي والسوفيتي والاممي ذا جدوى ، حيث اسهم في تطوير قدرات انغولا الدفاعية، ونقلها الى حالة الهجوم الاستراتيجي الذي توج باتفاق السلام من اجل امن انغولا واستقلال ناميبيا. ■



# تكوين العقل العربي

للدكتور محمد عابدي الجابري

الدكتور محمد عابدي الجابري هو استاذ للفلسفه والفكر العربي الاسلامي في كلية الاداب بالرباط منذ عام ١٩٦٧ . وله العديد من الكتب المنشوره في هذا المجال، منها: العصبيه والدوله ، المنهاج التجريبي وتطور الفكر العلمي، نحن والتراث ، الخطاب العربي المعاصر، وبنية العقل العربي . ويشكل كتابه هذا الجزء الاول من دراسة تقع في ٦٢٤ صفحه بعنوان "نقد العقل العربي". والجزء الثاني من هذه الدراسه كتابه "بنية العقل العربي".

يؤكد الكاتب في بداية كتابه على ان اليونان والعرب واوروبا الحديثه ، هم وحدهم، مارسوا التفكير النظري العقلاني، وكونوا نظام معرفه منفصل عن الاسطوره والخرافه . فحضارة اليونان حضارة فلسفه، والحضارة العربية حضارة فقه، والحضاره الاوروبيه المعاصره حضارةعلم وتقنيه.

وما العقل حسب التصور اليوناني الارسطي الا "ادراك الاسباب". اما في اوروبا الحديثه فيكاد يتم الدمج بين العقل والسبب ، حتى ان هذين المفهومين ذوا اصل لغوي واحد في معظم اللغات الاوروبيه، وخاصة اللاتينيه منها. وفي اللغه العربيه أن العقل والقيد لهما اصل واحد (عقل ، عقال ، اعتقل)

ويتفق الكاتب مع الجاحظ الذي يرى ان العقل العربي يتميز بعدم التردد باصدار الاحكام لانه يستند الى البداهة والارتجال. ولذلك نلاحظ غياب الروح النقديه في نشاط العقل العربي المعاصر، مما يجعل الحقيقه لدى العديد من المثقفين والسياسيين العرب هي ما يقوله آخر كتاب قرأه او حديث استمع له.

من الطبيعي ان يرفض العقل العربي "الداروني" ، فالانسان خلق كاملا كما هو اليوم، وكذلك مكونات الثقافه العربيه. فالنحو ولد كاملا مع سيبويه، وتحددت اصول الفقه عند مولدها مع الشافعي، وكتابة التاريخ ظهرت كامله او شبه كامله مع ابن اسحق والواقدي ، وجاء المعجم العربي والعروض كاملين مع الخليل بن احمد، وثبتت مسائل علم الكلام مع واصل بن عطاء ومعاصريه ، واكتمل الفكر الشيعي فقها وكلاما وسياسة مع جعفر الصادق ومن الجدير بالذكر ان هؤلاء جميعا جاءوا في عصر واحد، وهو ما يطلق عليه عصر التدوين . وعصر التدوين هذا هو القرن الذي يبدأ بعام ١٤٣هـ و النصف الثاني من القرن الثامن والنصف الاول من القرن التاسع الميلادي. ويرفض الكاتب الاراء التي تقول ان العصر الجاهلي هو بداية تكوين العقل العربي، كما يرفض القول ان بداية الاسلام هي بداية تكوين العقل العربي، ويصر ان بداية هذا التكوين هو عصر التدوين.

واول عمل علمي منظم مارسه العقل العربي هو جمع اللغه العربيه ووضع قواعد لها. يلاحظ ان اللغه العربيه ربما كانت اللغة الحيه الوحيده في العالم التي ظلت هي هي في كلماتها ونحوها وتراكيبها منذ اربعة عشر قرنا.

ويشير الكاتب الى المفكر الالماني هردر (١٧٤٤ - ١٨٠٣) الذي يربط بين خصائص الامه وخصائص لغتها . فكل امة تتكلم كما تفكر وتفكر كما تتكلم. ومن هنا يرى الكاتب ان الامه العربيه تعيش حالة من الارتباك وعدم التوازن، فمعظم المثقفين العرب يفكرون بلغة اجنبيه، ويكتبون بلغة عربيه فصحى، ويتحدثون في البيت وفي الشارع بل وفي الجامعه ومراكز الابحاث ب "اللغة"العاميه . ولكل من هذه "اللغات" تراكيبها وطرائق تفكيرها.

يرى الكاتب ان تاريخ الفكر العربي لم يكتب بعد ، فعندما ينتقل الواحد منا بوعيه من العصر الاسلامي الى عصر النهضه لا يشعر انه ينتقل من زمن الى زمن ، بل ربما يحس انه يقفز من مكان الى مكان آخر، فتاريخنا الثقافي يرتبط في وعينا بالمكان اكثر من ارتباطه بالزمان .

والسمة البارزه في الزمن الثقافي العربي هو حضور القديم لا في جوف الجديد يغنيه ويوصله بل حضوره معه جنبا الى جنب ينافسه ويكبله.

النص هو السلطه المراجعيه الاساسيه للعقل العربي وفاعلياته. ففي مسالة الخلافه (وهي المساله الاساس لتكون الفرق الاسلاميه) لجأ الشيعه الى الرأي لاثبات وجوب النص (الوصيه)، ولجأ اهل السنه الى الاثر الذي يقوم مقام النص لاثبات وجوب الرأي (الاختيار). ومن الجدير بالاشارة اليه هنا وهو التداخل والتكامل بين النحو والفقه والكلام وذلك على مستوى المنهج.





وبما ان الخطاب العربي له آلية ذهنية واحده ، قوامها ربط فرع باصل، انه القياس بتعبير النحاه والفقهاء، والاستدلال بالشاهد على الغائب بتعبير علماء الكلام، والتشبيه او البيان عند البلاغيين، فقد سمى الدكتور الجابري هذا النظام العرفي بالنظام البياني. والبيان هو المحدد الاول للعقل العربي.

والمحدد الثاني للعقل العربي هو "المعقول الديني" ويقدم القرآن الكريم كفاح الانبياء والرسل انه كفاح من اجل نشر خطاب العقل الذي يقوم على ثلاث اسس : يستدل على اله بالكون ونظامه، وينفي عن الله الشريك، ويقول بالنبوه. ويطلق الكاتب على هذا الفاعل في العقل العربي مصطلح العرفان.

ويرى الدكتور الجابري أن الموروث من القدماء (اليونان) هو المحدد الثالث للعقل العربي. وهذا النظام يعارض"المعقول الديني"، فهو يعتقد ان العقل البشري عاجز عن تحصيل اية معرفه عن الله من خلال تدبر الكون، بل يرى ان معرفة الانسان للكون يجب ان تمر عبر اتصاله المباشر بالحقيقة العليا. فهذا النظام المعرفي اذا هو "اللامعقول الفعلي" انه العقل المستقيل. ويطلق كاتبنا على هذا الفاعل اصطلاح "البرهان".

واهم ما ميز الموروث القديم ان تياراته متداخله، وانه انتقل للثقافة العربيه على مستويين : المستوى العالم ، ويعتمد اساسا الخطاب المنظم المكتوب، والمستوى العامي الذي يعتمد اساسا النقل الشفهي، حيث تكثر الخرافات وبما أن الايدلوجيا هي دائما في خدمة السياسه - كما يرى الكاتب - فان محاولات تنصيب العقل المستقيل باقامة التحالف بين نظامي البرهان والبيان في عصر المامون، ما هي الا محاولة لحماية الدوله العباسيه وفكرها الديني الرسمي بشقيه المذهبي والسني ، ولضرب العرفان الشيعي القائم على القول باستمرار النبوه في اشخاص الائمه. فالمامون قاد مدرسة ضد العرفان ، بتأسيس البيان على البرهان. وأما ابن سينا ممثل المعارضه في ميدان الايدلوجيا فهو استاذ مدرسة تأسيس العرفان على البرهان. ويرى الدكتور الجابري ان الصراع داخل الثقافه الاسلاميه كان بين البيان والعرفان، وكل من نظامي المعرفة هذين يحاول ان يجد له اساسا وسندا في نظام البرهان. ومن الجدير بالذكر انه حتى يومنا هذا اذا حكم اصحاب النظام الأول كان اصحاب الثاني في المعارضه وهكذا . ويلاحظ المؤلف ان "المعقول الديني" كان وحده السائد في كل من الجزيرة العربيه، وشمال افريقيا والاندلس، وان حضوره في مصر كان قويا في عهد الخلافه الفاطميه. أما في سوريا والعراق وايران فقد ظل "اللامعقول العقلي" فيها يواصل الحياه في بنية المعتقدات الدينيه.

ومن المفارقات العجيبه في تاريخ الفكر العربي ان الدوله والمعارضه كانت تعيش حالة تناقض. فالدوله كانت محافظه فيما يخص الاهداف الاجتماعيه، ولكنها ثوريه - او لنقل عقلانيه - فما يخص الايدلوجيا او نظرية المعرفه أما المعارضه فكانت ذات طابع ثوري تقدمي فيما يخص الاهداف الاجتماعيه ، ولكنها محافظه -او لنقل خرافيه - فيما يخص الايدلوجيا او نظرية المعرفه . وعندما تدخلت عوامل خارجيه - الحروب الصليبيه، وهجمات الاوروبين على اسبانيا (الاندلس)، وغزو التتار للمشرق - انتهى هذا التناقض الى تراجع عام : فتعممت الرؤيه اللاعقلانيه على الصعيد المعرفي، وتكرست الاوضاع الاجتماعيه المتخلفه الاقطاعيه . وكان ذلك هو ما يسمى عصر الانحطاط.

ويرى الدكتور الجابري أن العقل العربي الذي تكون في عصر التدوين وتوقف، بدأ انطلاقة جديده وشنها ابن حزم الاندلسي في بداية القرن الحادي عشر الميلادي بمدرسته الفكريه "الظاهريه" ضد "الباطنيه" التي كان ابن حزم يعتقد ان الفرس هم مروجوها. ثم نامت "ظاهريه" ابن حزم حتى جاء ابن رشد في منتصف القرن الثاني عشر الميلادي ، فاستعاد مشروع ابن حزم ويقول الكاتب " ..نعم ، كانت الرشديه قادرة على طرق افاق جديده تماما ، وهذا ما حدث فعلا ، ولكن في اوروبا حيث انتقلت وليس في العالم العربي حيث اختنقت . ولم يتردد لصيحتها الاولى صيحه الميلاد اي صدى الى يومنا هذا ... لقد انتصر "العرفان" وتحول البيان الى عقل عاده والبرهان الى عادة عقليه .... تلك هي المظاهر الرئيسيه لظاهرة استقالة العقل في الثقافة العربيه الاسلاميه في عصر التراجع والانحطاط التي مازال مفعولها ساريا الى اليوم في كثير من الاوساط المثقفه ، ان لم يكن كلها تقريبا. ■

في مالطا ... انتهت الحرب العالمية الثالثة ... وكان احد اخطر نتائجها هو طوفان التهجير اليهودي الى الكيان الصهيوني بكل ما يحمله هذا الخطر من تحشيد اللهب على حقول النفط.

ومن مالطا ... بدأت الحرب العالمية الرابعة. و بدأت معها امريكا تمارس هيمنة مطلقه بعد ان احدثت سياسة البريسترويكا كل ما احدثته في المنظومة الاشتراكية وحلفائها في العالم الثالث . وبعد ان خرج الاتحاد السوفيتي، على الرغم من تفوقه العسكري في مجال الصواريخ عابرة القارات والصواريخ المضادة للصواريخ عابرة القارات، مسلما بانتهاء مرحلة توازن القوى ومرحلة الحرب الباردة. وبالعبور في مرحلة توازن المصالح.. مرحلة الحرب الاقتصادية.

وحيث ان كل الحروب الكبرى تنتهي عادة باتفاقيات كبرى ، فقد شملت اتفاقيات مالطا اتفاقا ثنائيا على عدد من القضايا التي تعني مباشرة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي . واهم ما يعنينا منها هو سياسة تهجير يهود الاتحاد السوفيتي بشكل مباشر او غير مباشر الى فلسطين المحتلة .. وفي مقابل هذا الاتفاق الثنائي الفاضح، كان لا بد ان يتخذ الاتحاد السوفيتي موقفا تجاه القضية الفلسطينية يعبر عن استمرار سياسته ، فاعلن اعترافه بدولة فلسطين وبرفع مستوى التمثيل الفلسطيني الى درجة سفارة ... وعمد الى رفض فتح خط مباشر للهجرة. ولكن النتيجة هي النتيجة .. فالتهجير القسري الوحيد الاتجاه شكل عقبة امام كل محاولات وقف الاستيطان. ونتج عنه تغير اكثر وضوحا وانحيازا في الموقف الامريكي؛ سواء على مستوى الادارة او على مستوى الكونغرس، الذي اتخذ قرارا بشأن لا يعنيه قانونيا وهو اعلان القدس عاصمة موحدة للكيان الصهيوني ، واضعا امام مشروع بيكر الامريكي عقبة لا يمكن تجاوزها الا بتغيير بنية الكونغرس نفسه. وقد شجع هذا الموقف العدو الصهيوني بالتشدد في رفض اية افكار تحملها الادارة الامريكية تتعلق بمحادثات يشارك فيها اي فلسطيني من عرب القدس او من فلسطيني الشتات بمن فيهم المبعدين من الارض المحتلة. وقد قام الكنيست الصهيوني بتأكيد قراراته السابقه المتعلقه بضم القدس والجولان وباستحالة طرح موضوعها على طاولة المفاوضات ، مما يفتح امام الحرب العالمية الرابعة آفاقا جديدة تجد لها مكانا ساخنا تبدأ منه ، خاصة وان مفهوم توازن المصالح لدى الولايات المتحدة يعني الاستئثار الشامل وتحقيق هيمنتها الاقتصادية واعادة كل محاولات العملقة الاقتصادية لحلفائها في المجتمع الرأسمالي الى حظيرة التبعية لها. فالولايات المتحدة تملك من مصادر الطاقة ما يجعلها في غنى مرحلي عن مصادر النفط العربي ، في حين تقف اوروبا واليابان عاجزتين على الوقوف دون الاعتماد على مصادر النفط العربي .

ان ما يلفت النظر في السياسة الامريكية المراوغة، التي تتحدث عن السلام ومشاريع الحلول السلمية، هي دفعها منطقة الشرق الاوسط الى حافة هاوية الحرب، معتمده على الكيان الصهيوني وسياسته التوسعية العدوانية لتحقيق اهداف الامبريالية الامريكية في تعطيل استخدام الطاقه الاقتصادية والديمغرافية للامة العربية، ومنعها من القفز الى عالم العمالقة عبر توحدها وتحررها وتقدمها العلمي والتكنولوجي . وما عملية العدوان على مصانع الربطه في ليبيا وما تبعها من الحملة الامريكية الصهيونية ضد العراق وقدرته العسكرية والتقنية الا احد الذرائع التي تمهد بها الامبريالية للعدوان على الارض العربية للحيلوله دون تحقيق الامة العربية للتقدم واللحاق بالركب الحضاري والعلمي . وتسعى الامبريالية الى تعطيل استخدام خصومها الجدد في الحرب الاقتصادية الشامله للطاقة النفطية العربية بعيدا عن الهيمنة الامريكية. فاليابان والمانيا وما تمتلكانه من التقدم العلمي والتكنولوجي والامكانيات الاقتصادية المتطوره تشكلان المنافس الاكبر للمتغطرس الامريكي، ان الحرب الاقليمية الساخنة، في حدود استخدام جيش العدوان الصهيوني، تستطيع ان تحقق للولايات المتحدة اهدافا استراتيجية هامة وضرورية لتحقيق الهيمنة الامريكية على العالم. فهي بذلك تستطيع ان تحقق إضعاف عمالقة الاقتصاد في المانيا واوروبا واليابان من جهة





، وتضع حدا لطموحات التعملق العربي الاقتصادي من جهة اخرى. كما يحقق الكيان الصهيوني بالمقابل تصديرا لازمته الداخلية وتحقيقا لاطماعه في التوسع، وفرض امر واقع جديد على طريق تطلعاته نحو "اسرائيل" كبرى تمتد من الفرات الى النيل.

وامام هذا التحدي الخطير .. تقف الامة العربية في مفترق مصيري، وليس امامها سوى خيار واحد .. هو خيار الصمود والتصدي للعدوان المتوقع. وامامنا نحن ابناء فتح ان نلعب دورا فاعلا في تعبئة جماهير امتنا العربية ، اينما كنا، باتجاه هدفين رئيسيين. اولهما الدعم بكل الاشكال والوسائل للانتفاضة المباركة لتظل متقدة متوهجة متصاعدة، تشكل رادعا ومانعا لتطلعات العدو الصهيوني، وكاشفا للعالم اجمع عن قبح الاساليب القمعية والارهابية التي يمارسها هذا الكيان العنصري.

وعلينا ثانيا ان ندفع بكل امكانياتنا نحو تحقيق المزيد من التضامن العربي والدفع باتجاه قمه عربية تضع خطه استراتيجية للمواجهة المسلحة للعدوان الصهيوني المرتقب. كما ان علينا الدفع باتجاه تجميع طاقات الامة العربية والاسلامية الشعبية والجماهيرية في تجمع شعبي موحد يقف صفا واحدا في دعمه للانتفاضة من جهة، ولخطة المواجهة القومية الشامله للعدو الصهيوني من جهة اخرى.

هذا هو قدرنا فنحن حراس الثورة وحراس الوطن .. وحماة القدس وعروبتها ومقدساتها، وعلينا ونحن طليعه امتنا العربية والاسلامية في معركة التحرير المصيرية ان نكون دائما في الخندق الامامي، مسلحين بالقناعتين الراسختين الاستعداد الدائم للتضحية. والايمان المطلق بحتمية النصر.

وانها لثورة حتى النصر

## تتمة قضايا دولية

بان يسد اي مبلغ صرف عليه او اعطي له.

- اما بالنسبة للقروض المقدمة للعائلة المهاجرة لشراء مسكن فالمبلغ المقدم (حوالي ٣٧,٠٠٠ دولار) يغطي تكلفة شقة او منزل جيد في مستوطنة، (حيث المنازل متوفرة ورخيصة بشكل استثنائي)، او منزل غير جذاب في احدى مدن التطوير حيث تشكل البطالة مشكلة جدية .

هكذا تنظم الحكومة الاسرائيلية عملية يتم على اساسها:

- الاستفادة من التبرعات.
- تحافظ على المهاجر "كسجين" في "اسرائيل" حتى يسدد كل الديون ، ومن المفترض ان تسقط هذه الديون بعد فترة زمنية يقضيها المهاجر في "اسرائيل" . (المعلومات غامضة حول الفترة التي قد تكون خمس او عشر سنوات).

وبما ان كل مهاجر جديد لا يحق له السفر لمدة سنه بعد وصوله، وبما انه بعد فترة السنة، يستطيع ان يتقدم بطلب جواز سفر وتأشيرة فقط بعد ان يقدم اثباتا موقعا بأنه سدد جميع "القروض" المسجلة في وثيقته الصادرة عن الوكالة اليهودية،

وبما ان المهاجر بحاجة لخمس سنوات على اقل تقدير - وذلك في حال تمكنه من ايجاد عمل مناسب خلال اشهر من وصوله - لسداد "ديونه"، بالتالي، يظهر ان المهاجر يدفع للمخاطرة في الذهاب الى "اسرائيل"، حيث " يعلق " لمدة خمس سنوات على الاقل بدون اي "حرية تنقل "او" حرية اختيار" ، او حتى امكانية العودة من حيث جاء.

ان النظام المتبع في هجرة اليهود السوفيات هو مصدر قلق كبير لنا لعدة اسباب ، كما اعلمناكم في مذكرات سابقة. لقد ارتأينا ان توفير هذه المعلومات الاضافية لكم مسألة ضرورية، آملين ان تتخذ حكومتكم الاجراءات التي تجدها مناسبة في هذا الخصوص. ■





# الصفحة الأخيرة

## القدس... عاصمة فلسطين الابدية

هناك قانون في تاريخ الصراع على فلسطين، من يصن القدس يمتلك ناصيه المجد، والمجد كان دائما يستقر عند اهل القدس الفلسطينيين حيث لم تسقط القدس وهي في يد أهلها ولو مرة واحده عبر التاريخ.

وحتى في عام ١٩٤٨ عندما اشتدت المحاوله الى درجة الاستشراس بغرض الاجهاز على المدينه المقدسه، وبلغ الامر بقيادة الجيوش العربيه في فلسطين ان تصدر قرارها بالانسحاب من المدينه، تصدت ثله من المجاهدين الفلسطينيين الشجعان، كانت تعرف ماذا تعني هذه المدينه الفريده في التاريخ، ورفضت الاستسلام بالرغم من نفاذ الذخيره وندرة السلاح، وبذلك ظلت القدس بوهجها النوراني، وجزءها الاكثر قداسة عربيه عبر القتال من جدار الى جدار ومن بيت الى بيت. وفي عام ١٩٦٧ لم تعدم هذه المدينه ان تجد من المجاهدين الذين دافعوا عنها عام ١٩٤٨ من ابى ان تسقط بدون مقاومه في ظل الدفاع القاصر او المتواطيء، وسجلت الحقيقه ان هناك في عداد الشهداء المجهولين من لم تخذله حتى الذاكره الجريحه ففتش في الاغمده فوجد بقايا من سلاح مخبأ عن عيون السلطات وانطلق يواجه به الدبابات ويخر صريعا في شارع صلاح الدين مقابل باب الساهره، وهكذا لم تسقط القدس بدون مقاومه مجاهدي عام ١٩٤٨ وما قبله بالرغم من الظروف المعروفه.

واصبحت القدس كلها محتلـه، واعلن العدو الصهيوني ضم القدس التي احتلت عام ١٩٦٧ الى ما احتل قبل ذلك، غير عابيء بالشرعيه الدوليه او بما يعنيه هذا من مساس للمقدسات ومن مساس لاجل رموز القيم لدى الغالبيه السحيقه من عالم الرسالات السماويه.

واخذت بعض القضايا الاخرى في غمار الصراع تطفو على السطح، ولكن كان لا بد من ان تأتي اللحظه وتبدأ معركة القدس سافرة وجها لوجه.

ومع بداية مجهودات السلام التي مازالت معلنه برز ان احد الامور الاساسيه المطلوبه هو ان تبدأ المساومه على القدس تحت عنوان قبول مبدأ "ان يتقرر الوضع النهائي للمدينه عبر المفاوضات" وكان هذا هو المقدمه لبدء معركه القدس وجها لوجه.

وتطور الامر اكثر مع موجة المهاجرين الجدد من يهود الاتحاد السوفياتي وتوطين بعضهم في القدس، وتصريح الرئيس الامريكي بهذا الشأن، ثم أخيرا قرار مجلس الشيوخ المعاكس.

واصبح واضحا ان الاجماع الصهيوني تقريبا يتمركز في قضيه القدس مهما كان التفاوت في المناوره.

وبشكل مواز انهالت الدعوات الروحيه على الجانب الفلسطيني لكي يثبت استلهامه لمعنى العطاء ويقدم القدس من اجل كسب ثقة اليهود !! ، كما انهالت ايضا محاولات جس نبض القياده الفلسطينيه الى اي مدى هي مستعده ان تأخذ وتعطي في مسألة القدس.

وهكذا اصبح عنوان القدس مشرعا، وبغض النظر عما يمكن ان يستفيد منه البعض من خلال بروز هذا العنوان، الا ان معركة القدس السافره والحقيقيه قد ابتدأت وابتدأت عمليا في الكواليس قبل اكثر من عام.

والرسالة الواضحه الان من الفلسطينيين ان لا مساومه على القدس ولا تفريط بها وانها عاصمه وطننا وهي الخط الذي يسبق الحياه، واذا كان الملك فيصل قد استشهد من اجل القدس وفي لهيب حرمتها، واذا كان مجاهدو عام ١٩٤٨ قد استبسلوا وهم يحملون رايتها بكل امانه الرساله، فاننا ايضا نستلهم التاريخ بكل عبره، ونستفتي قلوبنا ووجداننا الوطني، ونعلن ان رقابنا مشرعة على اعتاب القدس، وانها الحرام الوطني الاكبر وعاصمة وطننا فلسطين الى الابد. ■

الاتصالات والمراسلات : المنار الثاني - نهج ٧١٤١ زنقة رقم ١ - عدد ٨ فاكسميل ٧٦٧٥٩٩

البريد الخاص : ص. ب ١٨٠ ، ١٠٨٠ الجمهورية التونسية